مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٣٩**

الثلاثاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد عون .... (مالي)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد غرانوفسكي

أوكرانيا .... السيد كوتشينسكي

أيرلندا .... السيد كور

بنغلاديش .... السيد تشودري

تونس .... السيد الجراندي

جامايكا .... الآنسة دورانت

سنغافورة .... السيد محبوباني

الصين .... السيد شن غوفانغ

فرنسا .... السيد لفيت

كولومبيا .... السيد فالديفيسو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السير جيرمي غرينستوك

موريشيوس .... السيد كونجول

النرويج .... السيد كولبي

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/434)

01-70150 (A)
0170150

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/434)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بلجيكا، وسيراليون، وغينيا، ومصر، والمغرب، ونيجيريا، يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دي رويت (بلجيكا)، والسيد كامارا (سيراليون)، والسيد فال (غينيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد بنونة (المغرب)، والسيد مبانيفو (نيجيريا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد فال إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/434، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا.

وقبل الشروع في المناقشة، أود الإدلاء ببضعة تعليقات أولية، وأن أرحب بكل المشاركين في هذه الجلسة.

أود أولا أن أذكِّر بأن مجلس الأمن ينظر اليوم للمرة الثانية في تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا، المعروف بتقرير فال. ويتزامن هذا العمل مع عقد اجتماعات في داكار للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي سيُعقد مؤتمر قمة رؤساء دولها وحكوماتها الخامس والعشرون في ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وهذا التزامن يعطي جلستنا اليوم أهمية خاصة.

إن جلسة اليوم العلنية هذه تدل قطعا على التزام مجلس الأمن بالسعي – من خلال ممارسة التفكير الجماعي المفتوح للجميع، القائم على أساس الاستنتاجات التنفيذية الواردة في التقرير – إلى إيجاد حلول دائمة للاحتياجات والمشاكل ذات الأولوية لغرب أفريقيا. ويتضمن التقرير تقييما نافذ البصيرة وشجاعا عن الحالة، والتوصيات العملية وذات الصلة بالموضوع والمجدية، في نظرنا.

وبعد مضي حوالي ثمانية شهور على إصدار ذلك التقرير، قد حان الوقت للعمل. وفي هذا الصدد، تتيح جلسة اليوم فرصة مفيدة للاستجابة على نحو إيجابي لتوصيات البعثة المشتركة بين الوكالات، التي تقوم بوضوح على أساس اتباع نهج شامل ومتكامل تجاه غرب أفريقيا. وهذا من شأنه أن

يشكل رسالة تشجيع لزعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين يجتمعون في داكار، ورسالة أمل إلى شعوب غرب أفريقيا.

والبيان الرئاسي الذي ربما يعتمد نتيجة لهذه الممارسة والذي سيعكس الآراء المعبر عنها خلال هذه المناقشة يمكن أن يسهم إسهاما مفيدا في تحقيق هذه الغاية.

الآن أعطي الكلمة للسيد إبراهيم فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): لعل أعضاء المجلس يتذكرون أن تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا الصادر في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١ قد أكد على ضعف الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية والإنسانية، فضلا عن ظروف الحكم والتنمية الاقتصادية المحفوفة بالمخاطر في غرب أفريقيا، ولا سيما في بلدان اتحاد نهر مانو، غينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وإقليم كازامانس في السنغال.

وقد أوصى التقرير بأنه ينبغي للأمم المتحدة، وكذلك المجتمع الدولي، أن ينظرا في اعتماد نهج إقليمي متكامل وشامل في سياق الجهود الرامية إلى منع نشوب العديد من الصراعات في الإقليم وإدارتها والإسهام في حلها. وأكد التقرير أيضا أن هذا النهج من شأنه تمكين المجتمع الدولي من التصدي للعوامل المتعددة التي تقوم عليها تلك الصراعات، وأن وجود استراتيجية إقليمية من شأنه أيضا أن يمكننا من أخذ المشاكل العابرة للحدود في الحسبان التي كثيرا ما تتسبب في انتشار الصراع من أحد البلدان إلى البلدان المجاورة.

وأوصى التقرير أيضا بأن ينظر الأمين العام في إنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا لتنسيق وضع هذا النهج الإقليمي وتنفيذه وتيسير إيفاد بعثات المساعي الحميدة والاضطلاع بها، بالنيابة عن الأمين العام، في سياق الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات في بدايات تكونها.

وقد حان الوقت - ربما اليوم - للتصدي لتطور الحالة وأيضا لتحديد التحديات التي لا تزال قائمة والتي ستعالج بصورة خاصة عندما يتم إنشاء المكتب. وأود أن أركز على ذلك العمل، متطرقا في المقام الأول إلى الحالة كما هي عليه الآن قبل أن أنتقل إلى التحديات.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة، فمنذ إصدار التقرير بدأت الأمم المتحدة بعملية تنفيذ التوصيات الواردة فيه. ولعدم وجود الأموال اللازمة لتحويل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية إلى فرقة عمل لبعثة متكاملة، وفقا لتوصيات تقرير الإبراهيمي، ظلت فرقة العمل تجتمع أسبوعيا للنظر في المشاكل القائمة في المنطقة دون الإقليمية وللبدء بتنفيذ التوصيات ذات الأولوية التي وضعتها فرقة العمل.

وفي ذلك الإطار، تجري جميع الإدارات والبرامج الممثلة في فرقة العمل استعراضات شاملة منتظمة للمنطقة دون الإقليمية، حيث تنظر في القضايا المتعلقة بالسلم والأمن والحكم والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان. ولقد بدأت فرقة العمل النظر أيضا في بعض القضايا ذات التأثير العام، انتظارا لإنشاء وتأسيس وتشغيل مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بغرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، أجرت فرقة العمل مشاورات مع مجموعة من الشركاء، بمن فيهم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال أمينها التنفيذي والعديد من أعضائها، مع شركاء دوليين آخرين مثل الاتحاد الأوروبي، بمن فيهم المبعوث الخاص لرئيس الاتحاد المعني بمنطقة اتحاد نهر مانو. كما أجريت اتصالات مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي هذا الصدد، قدمنا إلى الإدارات والبرامج

المختلفة توصيات بشأن قضايا محددة نوقشت مع هؤلاء الشركاء.

يتذكر الأعضاء أن التقرير الخاص بغرب أفريقيا قدم عددا من التوصيات، بعضها مرتبط على وجه التحديد بمجالات السلم والأمن والحكم وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية. ولقد شهدنا منذ صدور آخر تقرير ومنذ تقديم آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس بعض التحسن الملموس في بعض أنحاء غرب أفريقيا، بما في ذلك الأمور التالية. واصلت عملية السلام في سيراليون إحراز تقدم. وبموازاة ذلك قامت حكومة كوت ديفوار بتنظيم حوار للمصالحة الوطنية حضره جميع الزعماء الرئيسيين، واليوم ننتظر بيانا من الرئيس غباغو بشأن نتيجة اجتماع المصالحة الوطنية ذاك، والذي انتهى الآن ونقل رئيسه نتائجه إلى الرئيس قبل بضعة أيام. علاوة على ذلك، قررت حكومة غينيا ألا تفرض انتخابات تشريعية يمكن أن تتسبب في تصعيد الأزمة السياسية الداخلية التي أعقبت الاستفتاء المثير للخلافات في الشهر الماضي حول التجديد والتمديد المحتملين لفترة رئاسة رئيس الجمهورية.

وعلى نحو متواز، أرسل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، على أساس توصية واردة في تقرير غرب أفريقيا، بعثة إلى غينيا – بيساو، وهما بصدد إعداد خطة شاملة لبناء السلام والتنمية في غينيا – بيساو بمشاركة نشطة من مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بغينيا – بيساو.

ويمكننا أن نضيف إلى هذه الصورة الإيجابية حقيقة أنه تم إجراء انتخابات ديمقراطية شديدة المنافسة وشفافة في غامبيا، مما ساعد على تعزيز العملية الديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية بدرجة أكبر.

أخيرا وليس آخرا، تحسنت الحالة الإنسانية بدرجة كبيرة عقب إحراز التقدم في عملية السلام في سيراليون.

وبالرغم من كل هذه التحسينات يبقى الوضع السياسي العام متفجرا، ويبقى خطر انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية خطرا حقيقيا في منطقة اتحاد نهر مانو وفي غينيا – بيساو. وما زالت محنة اللاجئين والمشردين داخليا، بالرغم من تحسنها، مصدرا للقلق الشديد.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة للمجلس هدأ التوتر نسبيا بين بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة - غينيا وليبريا وسيراليون – في أعقاب التقدم الكبير الذي تم إحرازه في الحوار الوزاري بين تلك البلدان الثلاثة. وقد تحقق ذلك بفضل الإرادة السياسية من الداخل، فضلا عن الضغط السياسي من الخارج، بما في ذلك من رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وزعماء آخرين لدول الجماعة، ومن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، ومن جهات فاعلة في المجتمع المدني في اتحاد نهر مانو - بما فيها شبكة نساء السلام في اتحاد نهر مانو، التي نجحت في إقناع الرؤساء الثلاثة بضرورة إصدار تعليماتهم إلى وزرائهم للبدء في عملية لبناء الثقة والحوار. ولقد بدأ الحوار بين وزراء الخارجية والدفاع والداخلية في آب/أغسطس ٢٠٠١ بهدف استعادة الثقة على أعلى مستوى سياسي والنظر في المشاكل الأمنية على طول الحدود المشتركة والإعداد لمؤتمر قمة لرؤساء الدول، يزمع عقده في أوائل عام ٢٠٠٢. كذلك ناقش الوزراء إعادة تنشيط مؤسسات وآليات اتحاد نهر مانو.

ولقد استغل وزراء خارجية البلدان الثلاثة وجودهم في نيويورك لإحاطة الأمين العام علماً، على هامش المناقشة العامة، بنتائج اجتماعاتهم، والأهم من ذلك طلبهم من الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في تنفيذ توصياتهم في ثلاثة مجالات رئيسية: دعم إعادة تنشيط اتحاد نهر مانو وأمانته العامة، ودعم تدابير بناء الثقة على طول الحدود المشتركة للدول الثلاث، ودعم المجتمع المدني والجماعات المشاركة في تشجيع

السلام في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما شبكة نساء السلام في اتحاد نهر مانو، التي أشرتُ إليها من قبل.

وعلى ضوء هذه التطورات، ومتابعة لأعمال الاجتماع بين الأمين العام ووزراء خارجية بلدان اتحاد نهر مانو، بدأت المشاورات في الأمانة العامة. ويتذكر الأعضاء أنه قبل ثلاث سنوات طلب الأمين العام من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تتخذ من أديس أبابا مقرا لها، النظر في الجمع بين بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة من أجل دراسة تكاملها الاقتصادي ومشاكلها الإنمائية، ولكي ترى كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقدم إسهاما اقتصاديا لإنعاش اتحاد نهر مانو. وبالرغم من بعض التردد المبدئي، بل وتشكيك بعض الزعماء في وجود اتحاد نهر مانو، أوفدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أربع بعثات إلى الميدان.

وإننا نجري اتصالات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، للشروع في عقد اجتماع لممثلي جميع البرامج والمؤسسات والإدارات المعنية باتحاد نهر مانو، للنظر فى نوع المتابعة العملية الذي يمكن تحقيقه للطلب الذي تقدم به وزراء الخارجية الثلاثة إلى الأمين العام.

وأود في هذا الصدد، أن أشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساهمته السخية التي قدمها إلى شبكة نهر مانو النسائية للسلام، والتي مكنتها من مواصلة أنشطتها وستمكنها من الاشتراك في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المقرر أن يبدأ بعد غد في داكار. وسوف تمكنها أيضا من توعية السلطات بأهمية السلام في اتحاد نهر مانو وفي منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأكملها.

واليوم، يعتمد مستقبل المنطقة دون الإقليمية إلى حد كبير على قدرة سلطات اتحاد نهر مانو – وعلى المجتمع الدولي، الذي ينبغي أن يساعده على تنفيذ قراراته – على تحويل التزامات زعمائه إلى عمل ملموس. وينبغي أن تؤذِن تلك القرارات بولادة عهد جديد من العلاقات الطيبة والتعاون بالاستناد إلى إنعاش الأنشطة الاقتصادية المشتركة. وهذا هو سبب اعتقادنا بأن مجلس الأمن قد يرغب في مناشدة البلدان الثلاثة لاتحاد نهر مانو أن تحافظ على الزخم الذي ولّدته الاجتماعات الوزارية التي عقدت مؤخرا لكفالة تنفيذ تدابير بناء الثقة المعتمدة. ويمكن أن يقوم المجلس أيضا بتشجيع رؤساء دول هذه البلدان الثلاثة على عقد مؤتمر القمة المقترح من أجل بناء الثقة والتعاون على أعلى مستوى.

وقد ركز التقرير المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠١ إلى حد كبير على التطورات في سيراليون. وإننا نرحب اليوم بالتقدم الذي أُحرز في عملية السلام في سيراليون، ولا سيما الإنجاز شبه التام لبرنامج نزع السلاح ونشر المراقبين في جميع أنحاء البلد. وقد أدى ذلك إلى تحسين المناخ السياسي والأمني إلى حد كبير لا في سيراليون وحدها، ولكن في المنطقة دون الإقليمية بوجه عام. كما أدى إلى تيسير عمل المنظمات الإنسانية والإنمائية ، ولا سيما في تصديها لمشاكل اللاجئين والمشردين.

بيد أنه تجدر ملاحظة أنه ليس بالإمكان عزل الحالة في سيراليون عن التطورات في البلدان المجاورة. فالتقدم الذي أحرز في عملية السلام في سيراليون كان له تأثير إيجابي على مجمل الأمن والاستقرار في اتحاد نهر مانو، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن ازدياد حدة القتال مؤخرا في الشمال الشرقي والشمال الغربي من ليبريا يشكل مشكلة حقيقية ويهدد السلام، لا في ليبريا وحدها فحسب، وإنما في سيراليون. وثمة كلام الآن في أن المتمردين من الجبهة الليبرية المتحدة للمصالحة والديمقراطية ربما قرروا مهاجمة سيراليون بهدف حضها على تكثيف قواتها العسكرية وشن حرب ضد ليبريا. ولذلك، فإنه في حال عدم تحقيق السلام والاستقرار

في ليبريا – وما لم يتم حصر القتال واحتواء الحرب الأهلية هناك – فإن من الواضح أنه قد تتعرض عملية السلام والاستقرار في سيراليون للخطر. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تعزيز مفهوم اتباع نهج إقليمي ومتكامل، الذي يشكل جوهر التقرير المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠١. ونعتقد بأنه ينبغي لأعضاء المجلس، في مواجهة هذا التدهور في الحالة، أن يشجعوا الرئيس كبّاح والرئيس تايلور على التعاون الكامل وضم جهودهما من أجل احتواء الحالة، لما فيه خير البلدين المشترك ولما فيه مصلحتهما الشخصية.

أما بالنسبة لغينيا – بيساو، فلا تزال الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هشة. فقد أدت محاولات الانقلاب إلى عدم الاستقرار وإلى نشوب عدد من الأزمات داخل البلد – وإلى وقوع خلافات بين الرئيس والجمعية، وبين الرئيس والسلطة القضائية، وبين الرئيس والمسؤولين – الذين يعتبر ٦٠ في المائة منهم فاسدين – وبين الرئيس والحزب الذي ينتمي إليه. وفي ضوء المعلومات المتعلقة بمحاولة الانقلاب، تم مؤخرا اتخاذ التدابير اللازمة التي أفضت إلى أمور منها، استبدال رئيس الوزراء، واعتقال عدد من القيادات العسكرية، وتدهور الحالة السياسية غير المستقرة.

وقد شرع الأمين العام، بالتشاور مع زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مختلف المبادرات التي شملت رئيس جمهورية غينيا – بيساو وسلطات ذلك البلد، وتواصل الأمم المتحدة التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بغية تحقيق استقرار الحالة السياسية في غينيا–بيساو. وإننا نعتقد بأن الفرصة المتاحة لنا لتمثيل الأمين العام في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المقرر عقده في داكار بعد يومين، ، ستمكننا من الاشتراك في مختلف المشاورات غير الرسمية التي ستعقد بشأن غينيا–بيساو.

وإننا نعتقد بأن تقديم المساعدة المالية الدولية إلى غينيا–بيساو، بالرغم من الحالة غير المستقرة، لا يزال بمثابة حاجة ملحة إذا أردنا تمكين ذلك البلد من معالجة الأسباب العميقة الجذور للأزمة، نظرا لانعدام وجود المؤسسات عمليا، وعدم تنظيم الجيش، وضرورة إعادة إدماج المحاربين السابقين، ووجود الفقر المستوطن وعبء الدين الذي يؤدي إلى الشلل. ومع أن استمرار عدم الاستقرار حاليا قد أحدث تأثيرا عكسيا في إرادة المانحين وفي ثقتهم بقدرة الحكومة على أداء عملها بكفاءة، فإننا نعتقد بأن من الضروري أن يواصل مجتمع المانحين الدولي تقديم المساعدة للبلد بغية مساعدته على تلبية أمس الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الشعور فيما بين السكان بأن بإمكان الديمقراطية أن تحقق تحسينات ملموسة في أحوالهم المعيشية. ونود في هذا الصدد، أن نشيد بالبنك الدولي على مواصلة مبادرته التي يضطلع بها لتمويل إعادة إدماج المحاربين السابقين في غينيا–بيساو، على النحو الذي أوصت به البعثة في تقريرها المؤرخ ٢ أيار/مايو. ويعتبر هذا الدعم حاسما، نظرا لأن من شأن أية زيادة في تدهور الحالة في غينيا–بيساو أن تؤثر لا على ذلك البلد فحسب، وإنما على السنغال أيضا وذلك بسبب قربها من منطقة كاسامانس في ذلك البلد، حيث يجري عصيان هناك.

ويذكر أعضاء المجلس أنه ورد في التقرير المؤرخ ٢ أيار/مايو، أن البعثة قد أولت الاهتمام، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة باتحاد نهر مانو، وغينيا – بيساو، وكوت ديفوار، وغيرها من البلدان، إلى حالة اللاجئين وبعض أهم التوصيات التي تتصل بتلك المسألة.

وفي ذلك السياق قدمت البعثة توصيات تتعلق بنقل مخيمات اللاجئين التي كانت وثيقة القرب من الحدود وإعادة وضعها بعيدا عن تلك الحدود، وبفصل اللاجئين الحقيقيين عن المليشيات المسلحة، وضمان الوصول إلى التجمعات السكانية التي تحتاج إلى المساعدة الإنسانية. وبوسع المرء أن

يقول إن الحالة قد تحسنت كثيرا منذ ذلك الحين في سيراليون وغينيا كلتيهما.

وأدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملا رائعا في مجال تقديم المساعدة إلى اللاجئين ومساعدتهم على التوطن ومساعدة المشردين – ويشمل ذلك اللاجئين من سيراليون واللاجئين من ليبريا في غينيا. كذلك استهلت المفوضية حملة إعلامية جماهيرية استهدفت لاجئي سيراليون لتوعيتهم بالخيارات المتاحة لهم. علاوة على ذلك، عدلت المفوضية خطتها لإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وهي تتوقع إعادة توطين ٥٠٠ ٠٠٠ مشرد سيراليوني في المنطقة دون الإقليمية، ومنهم ٢٠٠ ٠٠٠ سيراليوني من المقيمين بصفة لاجئين في البلدان المجاورة، وأساسا في غينيا وأيضا في ليبريا.

غير أن الحالة الإنسانية تأثرت بالقتال الدائر في ليبريا. فقد اضطرت عدة آلاف من اللاجئين، ومعظمهم من النساء والأطفال، إلى الفرار من ديارهم في الوقت الذي بلغت قدرة الوكالات الإنسانية على تلبية احتياجاتهم أدنى مستوياتها. بل إن معظمهم عبروا الحدود ويجدون أنفسهم الآن في بلدان مجاورة. وهذا يعني أن علينا التصرف في غاية السرعة لنجدة هؤلاء الضحايا الأبرياء، ولتنفيذ عملية احتواء الحرب في ليبريا وإنهائها.

وتقوم الوكالات الإنسانية حاليا بتقدير الاحتياجات في ليبريا، وسوف تتضح الحالة في الأيام القادمة. وقد غيّر الأمين العام بالفعل ممثليه في سيراليون وليبريا بغية رصد الحالتين عن كثب واقتراح سبل ووسائل تحسين استجابة الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن استرعي انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى أن لاجئين ليبريين كُثرا لا يزالون يعيشون في غينيا وسيراليون، وأن هناك أيضا مواطنين ليبريين مشردين في ليبريا نفسها. وفي هذه اللحظة بالذات فإن الإدارات المعنية بصدد طلب الإذن من دائرة الأمن بإرسال بعثة إلى منطقة كولاهون وإلى شمال ليبريا.

ونحن نرى في الوقت نفسه علامات نفاذ صبر المجتمع المضيف في غينيا تجاه لاجئي سيراليون وليبريا. ومن الممكن أن يوجه أعضاء المجلس نداء عاجلا إلى أوساط المانحين الدوليين للاستجابة بكرم وسخاء إلى طلبات المساعدة الإنسانية من أجل اللاجئين والمشردين في بلدان منطقة نهر مانو.

هذا هو الوضع اليوم. وأحاول الآن تناول مسألة التحديات التي يتعين مواجهتها.

وتشير التطورات الأخيرة في المنطقة وخاصة في منطقة نهر مانو إشارة واضحة إلى ضرورة أن يستمر المجلس مهتما بهذا الأمر. وواضح أن التوترات مستمرة في البلدان المعنية وعبر حدودها الوطنية. وإن لم يتم احتواؤها فإنها يمكن أن تضر بالسلام والأمن وبتنمية المنطقة وتكاملها. وهذا هو السبب في أن المسائل التالية تشكل تحديات خاصة.

المسألة الأولى هي التجريد من الأسلحة والتسريح والإدماج. فاستحالة تدبير موارد كافية لدعم إدماج الجنود المسرحين وجماعات الميليشيا المسلحة في عدة بلدان في المنطقة تظل تشكل خطرا يهدد استقرار المنطقة، وكذلك خطر عودة الصراع في ليبريا، وهذا ما تثبته الأحداث الأخيرة في كولاهون، كما أنها يمكن أن تضر بعملية السلام في سيراليون.

ومن المقترح أن يناشد مجلس الأمن المجتمع الدولي زيادة الدعم لعملية التجريد من السلاح وإعادة الإدماج الجارية الآن في سيراليون. والواقع أننا يجب أن نلاحظ اليوم أن الشوط أمامنا لا يزال طويلا بالنسبة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين من الجبهة الثورية المتحدة والمقاتلين السابقين في سيراليون.

ولقد كانت موزامبيق في وقتها حالة هامة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين فيها بسخاء، وبوسعنا أن نرى كيف ساد السلام في موزامبيق منذئذ. ومن ناحية أخرى فإن حالتي ليبريا وغينيا – بيساو اللتين وصلت عملية إعادة الإدماج فيهما إلى مأزق تدلان على أن من الممكن في حالة هذه المآزق أن تندلع الحرب في أي وقت. وبالنسبة لسيراليون فانتهاء عملية التجريد قريبا مع تحول الجبهة الثورية المتحدة إلى حزب سياسي والحملات الانتخابية المقبلة للرئاسة والمجالس التشريعية، وما يعقب الانتخابات من فوز وهزيمة، كلها عوامل يمكن حين تقترن بمأزق عملية إعادة الإدماج وبالأمل الذي كاد أن يتلاشى في انتعاش اقتصادي، أن تضر بعملية السلام الجارية في سيراليون وأن تؤثر على المنطقة.

والمشكلة الثانية هي مشكلة تداول الأسلحة الخفيفة. ففيما يتعلق بهذه المشكلة وكيفية تأثيرها على عملية إعادة الإدماج أوصت البعثة بأن تنظر الأمم المتحدة في عملية تجريد وتسريح وإعادة إدماج متزامنة في منطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية. غير أن تلك التوصية لم تجد أذنا صاغية، وعلى الأقل من جانب الأمم المتحدة. غير أن ما يبعث على السرور هو أن ثلاثة بلدان في منطقة نهر مانو توخت عند البت في تدابير بناء الثقة التي أشرت إليها قبل قليل أن يوضع مراقبون مشتركون بمحاذات الحدود، وأن تدبر الموارد اللازمة لإعادة إدماج بعض المقاتلين.

أما عن تداول الأسلحة الخفيفة في حد ذاته، فإن البعثة أوصت باتخاذ عمل دولي لوقف التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة في المنطقة. وقد أبلغ الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فرقة العمل المعنية بمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية عن أن هناك عددا من الأسباب التي دعت أعضاءها قبل ثلاث سنوات إلى رسم أهداف لحظر اختياري على الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا وأن هذه الأهداف لم تتحقق إلا جزئيا. غير أنه أعاد التأكيد على أن الدول الأعضاء في الجماعة جددت التزامها للتو بأن مددت الحظر الاختياري مجددا لثلاث سنوات أخرى، وبأن طلبت من الأمم المتحدة مواصلة تقديم دعمها لتنفيذ الالتزام.

واتخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مبادرات عديدة في هذا السياق. فمثلا، أنشئ مكتب للجماعة من أجل قضية الأسلحة الصغيرة. وبالمثل، عُيِّن ضابط اتصال على مستوى الجماعة ليكون حلقة وصل مع برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية الموجود في باماكو. وأخيرا، عين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مديرا جديدا لبرنامج التنسيق والمساعدة لكي يعزز التعاون بين برنامج التنسيق والمساعدة والجماعة الاقتصادية.

والتحدي الثالث مشكلة الأطفال في الصراعات المسلحة. وقد أنشأت الجماعة الاقتصادية مؤخرا وحدة تعنى بالأطفال في الصراعات المسلحة، بينما توصلت كوت ديفوار ومالي إلى اتفاقات بشأن هذه المسألة في إطار كفاحهما المشترك ضد الاتجار بالأطفال. واعتمدت كوت ديفوار مؤخرا تشريعا جديدا يستهدف مكافحة الاتجار بالأطفال وحمايتهم من الاتجار بهم، وبخاصة في إطار صناعة الكاكاو. ولهذا، فما زال الدعم الدولي المستمر لهذه المبادرات أمرا حاسما من أجل نجاحها. ويجب على وكالات الأمم المتحدة وأعضاء المجلس والمجتمع الدولي أن ينظروا في تنفيذ مجموعة خاصة من البرامج التي تستهدف حماية الأطفال في الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا يمكن أن تشمل، ضمن جملة أمور، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتعليم والصحة والرفاه الاجتماعي وإعادة الإدماج المهني. ويمكن أن تستخدم بلدان اتحاد نهر مانو كتجربة لتنفيذ نهج هذه المجموعة قبل أن تمتد إلى بلدان أخرى في هذه المنطقة الفرعية.

التحـدي الرابـع هـو السـلام والعدالـة والمصالحـة الوطنيـة. إن المصالحـة الوطنيـة والعدالـة والسـلام تظـل مـن العوامل الحاسمة لإرساء السلام المستدام في كثير من بلـدان هذه المنطقة الفرعية. وتستحق بعض البلدان التنويه بها بشكل خاص، مثل توغو وكوت ديفوار وليبريـا وغينيـا وغينيـا - بيساو وسيراليون ونيجيريا. وفي توغو، أدت الحالة السياسية طيلة السنوات الثلاث الماضية إلى اتفاق، هـو اتفـاق لومـي الإطاري، من أجل تنظيم انتخابات تشريعية لا نـزال ننتظرهـا وانتخابات رئاسية يظل إجراؤها موضع شك. وفيما يتعلق بكوت ديفوار، ذكرتُ آنفا المحفل الذي اختتم مؤخرا، المعني بالمصالحـة الوطنيـة. ويسـرني أن أضيـف أن العلاقـات قـد تحسنت تحسنا كبيرا بين كوت ديفـوار وجيرانهـا، وبخاصـة بوركينا فاسو ومالي، منذ الإحاطة الإعلامية الماضية، بدعم حكيم ودائم من جانب الأمين العام هنا في نيويورك وأثناء مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا أيضا. ونرجـو أن يعقب المحفلَ الوطني المعني بالمصالحـة في كـوت ديفـوار، الذي اختتم لتوه، بيان يصدره الرئيس غبـاغبو يؤكـد فيـه الاستقرار الاجتماعي والسياسـي واحـترام حقـوق الإنسـان والوحدة الوطنية الحقيقية. وتجري انتخابات هامـة في فـترة السنة إلى السنة والنصف القادمة في بلدان اتحاد نـهر مـانو الثلاثة، وهي سيراليون وليبريا وغينيا. ويمكن أن يكون لنتائج هذه الانتخابات أثـر حاسـم علـى السـلام والأمـن في هـذه المنطقـة الفرعيـة. ونرجـو أن تتيـح التطـورات الـتي حدثـت مؤخرا في ليبريا فرصة لتنشيط المصالحة الوطنية. وينطبق نفس القول على سيراليون، إلا أننا نفضل أن نسترعي انتباه المجلس إلى ضرورة توفير التمويل الـلازم للجنـة الحقيقـة والمصالحـة وللمحكمة التي ستُجري محاكمات فيما يتعلق بالانتـهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

القضية الخامسة التي تقلقنا هي الحالة الإنسـانية. وقـد سبق أن كرستُ وقتا كافيا لذلك مما يمكنني أن أذكر ببسـاطة أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجَّـه مؤخرا نداء موحدا مشـتركا بين الوكـالات مـن أجـل غـرب أفريقيـا يسـعى إلى تخصيص ١٦٠ مليون دولار لمواجهة الحالـة الإنسـانية في عـام ٢٠٠٢. ونرجو أن يصدر المجلس نداء مماثلا لجلب دعم أكبر من المجتمع الدولي.

وفيمـا يتعلـق بقضيـة حقـوق الإنسـان، مـا زالـت المسائل التي عالجناهـا في التقريـر المـؤرخ ٢ أيـار/مـايو تثـير مشـاكل خطيرة. ولهذا، توخـى الأمـين العـام إنشـاء منصـب مستشـار خـاص لحقـوق الإنسـان في مكتـب الممثـل الخـاص للأمين العام من أجل غرب أفريقيـا، لكـي يضمـن أن تكـون مسـائل حقـوق الإنسـان جـزءا لا يتجزأ مـن غـرب أفريقيـا، وبخاصة في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها.

أخيرا، تتعلق المشكلة الأخيرة بدعـم أمينَـي الجماعـة الاقتصادية واتحـاد نـهر مـانو. والمحادثـات الـتي عقدناهـا مـع الأمـين التنفيـذي أشـارت بوضـوح إلى احتياجـات الجماعـة الاقتصاديـة. وفيمـا يتعلـق بمنـع نشـوب الصراعـات، تدعـو الجماعـة الاقتصاديـة إلى التعـاون مـع الأمـم المتحـدة بشـأن استحداث آلياتها لمنع نشوب الصراعـات لمقارهـا، بالإضافـة إلى نظمها للإنذار المبكر السريع. ودعـت إلى تقديم المساعدة في مجالـي تبادل المعلومـات وتحليلها ولإنشـاء بعثـة مشـتركة للمساعي الحميـدة بين الأمـم المتحدة والجماعة الاقتصاديـة. وأخيرا، تود الجماعـة الاقتصادية مـن الأمـم المتحدة أن تقدم المساعدة من أجل تدريب قواتها على عمليات حفظ السلام.

في ضـوء كـل هـذه التحديـات يمكننـا أن نفـهم الآن على نحو أفضل أهمية قرار الأمين العام بإنشاء مكتـب للأمـم المتحدة في غـرب أفريقيـا. وهـذا المكتـب، وهـو الأول مـن نوعـه، سيكون مسؤولا عـن تدعيـم العلاقـات مـع منظومـة الأمم المتحدة وتماسك أعمالها في هذه المنطقة الفرعية. ويجب أن يكـون أيضـا نقطـة محوريـة للاتصـال وأن يسـاعد الجماعـة

الاقتصادية واتحاد نهر مانو بغية النظر في استخدام المساعي الحميدة والأدوار الخاصة التي يمكن أن يضطلعا بها في بلدان المنطقة الفرعية. وقد بدأ التحضير لإنشاء هذا المكتب يأخذ شكلا بالفعل.

وفيما أتكلم معكم الآن، يوجد في الواقع شخصان من البعثة في داكار يحاولان حل المشاكل اللوجستية في إطار تنفيذ قرار إنشاء المكتب. وسيُنشأ المكتب ابتداء من عام ٢٠٠٢ مزودا بولاية أولية مدتها ثلاث سنوات، رهنا باستعراض يجري بعد عام واحد من عمله. وسيمول المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة، إذا وافقت الجمعية العامة على ذلك.

وتعني ولاية المكتب ضمنا أن الأمم المتحدة ستعيد النظر في الأساليب والمماسات المطبقة حتى الآن - التي يعتبر الخطأ الأساسي فيها هو النظر إلى البلدان فرادى وليس إلى المنطقة دون الإقليمية بأسرها. ولهذا فإن المكتب سيواجه بدون شك بعض الصعاب وسيكون بحاجة إلى دعم دائم من مجلس الأمن. وكما يُلاحظ من الاختصاصات الواردة في الرسالة التي بعث بها الأمين العام إلى المجلس، فإن المكتب سيستحدث ولايته وينفذها واضعا في الاعتبار على النحو الواجب الولايات المحددة للوكالات التابعة للأمم المتحدة وولايات عمليات حفظ السلام الموجودة في المنطقة دون الإقليمية.

وكما ورد في تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات، فإن المكتب سيعمل أيضا كأداة صلة للتعاون بين شركاء من خارج أفريقيا وبين غرب أفريقيا. والقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بتعيين مبعوث خاص لرئيس الاتحاد إلى بلدان اتحاد نهر مانو، وقراره باستحداث استراتيجية إقليمية لغرب أفريقيا، يبينان بوضوح أن الاتحاد الأوروبي يعيد تأكيد التزامه بهذا النهج الإقليمي.

ونشعر أيضا بالتشجيع لأن مؤسسات بريتون وودز والمانحين الثنائيين قد أظهروا استعدادهم للتعاون مع المكتب. وقد أعد البنك الدولي مؤخرا، على سبيل المثال، استراتيجية إنمائية متكاملة لغرب أفريقيا بمشاركة البلدان المعنية. وأجرت فرقة العمل المعنية بغرب أفريقيا في المنطقة دون الإقليمية مؤخرا مناقشات أولية مع شركاء محتملين آخرين عديدين بهدف تنفيذ ولاية مكتب غرب أفريقيا.

وأود أن أقول، في الختام، إن الأمين العام، ومجلس الأمن، والأمم المتحدة بأسرها، قد شرعوا من خلال مبادرة غرب أفريقيا في اتخاذ نهج جديد لعمل منظومة الأمم في أفريقيا، وفقا للاتجاه العالمي نحو التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالأمن والتنمية الاقتصادية والسلام، سواء في المناطق دون الإقليمية لغرب ووسط وشرق وشمال أفريقيا أو في القارة بأسرها. ويسعدني أن أنوه بأن هذه المبادرة المعنية بغرب أفريقيا تبدأ على وجه التحديد عندما تحول القارة ذاتها منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، وعندما تقرر أن تتخذ إجراءاتها في إطار الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا. فلنأمل أن تصبح الأمم المتحدة حافزا على التعاون الدولي والمساعدة من أجل هذه النهضة الأفريقية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فال على عرضه المفصل للتقرير.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد فال، الأمين العام المساعد شكرا جزيلا على عرضه المفيد والمفصل للتقرير. فقد بين بوضوح تام التحديات التي تواجهها غرب أفريقيا.

إن ممثل بلجيكا سيتكلم في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي، وإنني أؤيد ما سيقوله. ولقد أصبح الاتحاد الأوروبي، حسبما لاحظ السيد فال، نشطا على نحو متزايد

في دعمه لغرب أفريقيا ومؤسساهتا، وهذا الدعم آخذ في الاستمرار.

وإنني أحيي اختياركم سيدي الرئيس موضوعا إقليميا ليصبح محور مناقشة اليوم. وهذه هي المرة الأولى في الذاكرة الحديثة التي يختار فيها المجلس أن يناقش مشكلة منطقة إقليمية بعينها، وهو أمر ملائم لعدد من الأسباب. أولا، إن لدينا تركيزا هاما على أفريقيا في مجلس الأمن، في هذا الشهر وفي الشهر المقبل، في ظل رئاستكم للمجلس التي نناقش خلالها جميع المسائل الأفريقية تقريبا، وخلال رئاسة زميلنا ممثل موريشيوس في الشهر المقبل. وثانيا، إن غرب أفريقيا منطقة يمكن أن تكون مشكلاهتا قابلة للعلاج من خلال تركيز إقليمي أعمق من جانب مجلس الأمن. وثالثا، إننا جميعا نرى الفائدة التي تعود على المجلس في إضفاء بُعد إقليمي على هنجنا إزاء عدد من المشاكل ولا سيما في أفريقيا.

إننا نناقش مشاكل محددة متصلة بغرب أفريقيا في عدد من المناسبات هذا الشهر، ولن أكرر آراءنا المفصلة بشأهنا هنا. وقد شغلت سيراليون، التي قامت المملكة المتحدة فيها بدور رائد من جوانب معينة، اهتمام المجلس على مدى السنوات القليلة الماضية. والأخبار الخاصة بسيراليون أفضل في الوقت الحالي، ولكن الانتخابات التي ستجرى في العام المقبل تشكل تحديا. وستتاح لنا في وقت لاحق من هذا الأسبوع فرصة مناقشة انخراط بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في هذه الانتخابات.

وما زالت الحالة في ليبريا المجاورة بالغة الحدة، وما زال خطر عودة المزيد من عدم الاستقرار إلى سيراليون حقيقيا، كما أشار السيد فال. وقد فرض المجلس جزاءات على نظام الرئيس تايلور هبدف الضغط عليه لإيقاف دعمه للجبهة المتحدة الثورية. وتعد هذه الجزاءات من أوائل الأمثلة على الجزاءات المحددة الهدف التي يفرضها المجلس، ونحن بحاجة إلى تنفيذها بطريقة حساسة ولكن بقوة. وتشكل القيود المفروضة على القيادة الليبرية تحسنا كبيرا في نظام الجزاءات العامة ذات الأثر الانتشاري. فالحالة الإنسانية في ليبريا قد أصبحت مروعة بالفعل من جراء سياسات الرئيس تايلور.

وثمة جوانب أخرى في غرب أفريقيا تثير إحساسنا بالقلق أيضا، ليس أقلها ذلك العدد الهائل من اللاجئين والمشردين داخليا الذين ما برحوا يتنقلون في عدد من البلدان. وما زالت الحالة في غينيا - بيساو تدعو إلى الانشغال والأخبار القادمة من كوت ديفوار مزعجة.

ولكن، من دواعي السعادة الحقيقية، يا سيدي الرئيس، أن نرحب بغينيا في المجلس في الشهر المقبل، ونحن على ثقة من أهنا ستسهم في مداولاتنا بذات الإسهام البناء الذي أسهم به وفدكم، مالي. وإذا عدنا بالنظر إلى العامين اللذين قضيتموهما في المجلس، فإننا نتذكر على وجه الخصوص مؤتمر قمة الألفية تحت رئاسة الرئيس كوناري، والصورة الحساسة التي قدمتموها لنا عن كيفية تفعيل سياسات الأمم المتحدة في أفريقيا.

إن المجلس بحاجة إلى تعميق اهتمامه بمشاكل غرب أفريقيا الإقليمية بعامة. فهي منطقة دون إقليمية حيث توجد شبكة متداخلة من الصراعات الفردية، التي يغذيها الفقر وتغذي هي الفقر، بحيث فاقمت من مخاطر أن تصبح غرب أفريقيا أول منطقة يخفق فيها العالم. وحالة النساء والأطفال مخيفة على الأخص. ومما له أهمية جوهرية سواء لشعوب المنطقة، أو لاستتباب الاستقرار في أفريقيا بصورة أوسع نطاقا، ألا تترك الأمم المتحدة ذلك يحدث.

وفي ذلك السياق، تعد جهود المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالغة

الأهمية. وإننا نشيد بالعمل الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية في المساعدة على حل مشكلات المنطقة. وفي رأينا أن المجلس ينبغي أن يتعاون على نحو أوثق مع المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن يولي هذا التعاون تركيزا عمليا للغاية. والجماعة بحاجة إلى أن تزيد مشاركتها في بلدان اتحاد نهر مانو. وكما بين السيد فال بوضوح، فإن تدابير بناء الثقة والصلات بين البلدان الثلاثة الأعضاء في اتحاد نهر مانو، بما في ذلك عقد مؤتمرات قمة دورية. تعد أدوات جوهرية في التصدي للصراعات في المنطقة دون الإقليمية. وينبغي أن تتمثل مهمتنا المقبلة في تزويد الجماعة الاقتصادية بقدرة أكبر على القيادة والتنظيم في هذا المجال.

ويتعين تناول المسائل التي تؤثر في غرب أفريقيا في سياق أفريقيا برمتها.

وفي هذا السياق، تجد حكومة المملكة المتحدة من البوادر المشجعة بشكل خاص التقدم الجاري إحرازه صوب تكوين شراكة جديدة من أجل تنمية أفريقيا. فقد انهارت الجهود السابقة لحل مشاكل أفريقيا لأنه نُظر إليها إما على أنها عملية تقوم على الجهات المانحة وحدها أو بوصفها عملية أفريقية اجتذبت قدراً أقل مما ينبغي من دعم المجتمع الدولي. وترمي الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا إلى دمج هذين العنصرين في شراكة. ولا بد من أن تشكل التزاماً من جانب بلدان أفريقيا بمعالجة مشاكلها، وتشمل الحكم والقيادة والتعليم والصحة، بما فيها الإيدز، والبيئة ومنع نشوب الصراعات. ولكن هذا الالتزام بدوره ينبغي أن يجتذب التزاماً أوسع نطاقاً من جانب المجتمع الدولي بتقديم الدعم بالموارد والخبرة الفنية والدينامية السياسية للجهود التي يبذلها الأفريقيون.

ويسرني أيضاً أن أبلغكم بأن مجموعة البلدان الثمانية الصناعية قد قررت بالفعل استجابة تفصيلية للشراكة الجديدة في خطة عملها الخاصة بأفريقيا. وسيجري تركيز اهتمام خاص على أربعة مجالات هي: الحكم الرشيد، والسلام والأمن، والتعليم والصحة، والنمو الاقتصادي والاستثمار الخاص. وضمن نطاق تلك المجالات الأربعة، تم تحديد مسألتين شاملتين، هما التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي، والزراعة والمياه. وسيتولى زيادة تفصيل هاتين المسألتين الرئيسيتين الممثلون الشخصيون الثمانية لأفريقيا في عدة اجتماعات على مدى الأشهر الستة القادمة، وصولاً إلى مؤتمر القمة الكندية لمجموعة الـ ٨ في حزيران/يونيه. وتحتاج أفريقيا إلى استراتيجية متكاملة من هذا النوع، تربط بين تحسين شروط الديون والتجارة والمساعدة الإنمائية وبين حل الصراعات. ولن يصل هذا الاستثمار من الخارج بدون وجود ثقة في احتمال تحقيق نتائج.

ويقودني هذا إلى موضوع كثر تناوله، وهو الاتساق. إذ لم يتم بعد تحقيق الاتساق الضروري. ويتعين على المجلس أن يستجيب لمشاكل غرب أفريقيا بوصفها كلاً متماسكاً وأن يتفاعل بشكل فعال مع أجزاء الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. فليست منطقة التماس بين منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع أكثر أهمية في أي مكان مما هي في أفريقيا. ذلك أن الصراعات القائمة في أفريقيا تجعلها محور تركيز واضح.

بيد أننا لا نستطيع أن نسمح بالتركيز على الصراع وحده. بل يلزم أن يعمل مجلس الأمن بشكل أفضل مع زملائه في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجزاء الأخرى في المنظومة لإلقاء نظرة أكثر شمولاً على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توجِد الصراع والفقر. كما أن من المهم أن تتكامل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الميدان على وجه ملائم. ومن النماذج الحميدة للدمج بين

جهود الأمم المتحدة السياسية مع جهودها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في هذا النوع من الأزمات تعيين ألان دوس بحيث يجمع بين كلا منصبي نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم في سيراليون.

وختاماً، يشيد وفدي بالالتزام الذي أبداه الأمين العام إزاء مشاكل غرب أفريقيا. فكانت البعثة المشتركة بين الوكالات التي أوفدت إلى هذه المنطقة دون الإقليمية برئاسة الأمين العام المساعد فول في الربيع الماضي من أكثر المهام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة طموحاً. وقد أعرب وفدي وآخرون عن الترحيب بتوصيتها بإنشاء مكتب إقليمي في غرب أفريقيا. ونترقب المعلومات المفصلة من الأمانة العامة عن المكتب الإقليمي بعد عودة البعثة الحالية وعن كيفية تلاحمها مع هياكل الأمم المتحدة القائمة. ونرحب بها كدليل آخر على التزام الأمم المتحدة تجاه غرب أفريقيا، ونرجو لها التوفيق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد شين غووفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بتوجيه الشكر للأمين العام المساعد فول على استعراضه الشامل لمسألة غرب أفريقيا. وأود أن أشكركم أيضاً يا سيدي على عقدكم جلسة اليوم المفتوحة.

لقد رأى الوفد الصيني دائماً أن من الأهمية بمكان تحليل الحالات وطرح الحلول من منظور إقليمي. ومسألة غرب أفريقيا بالغة التعقيد. فهي تمس الجوانب المختلفة لعملية السلام في سيراليون، كنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم، وتوسيع نطاق السلطة الحكومية، والانتخابات العامة. كما تمسّ الحالة العامة فيما يتصل بسيراليون وغينيا وليبريا، والحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة، والتجارة غير المشروعة في الأسلحة والماس. ولن يعين الحل الشامل لهذه المسألة على تحقيق سلام واستقرار دائمين في تلك المنطقة فحسب، بل سيعمل أيضاً بمثابة نموذج حميد تحتذي به الجهود الراهنة التي يبذلها مجلس الأمن لتسوية الصراعات في المناطق الأخرى.

وتتمثل الأولوية العليا في الوقت الحاضر في صوغ استراتيجية شاملة لغرب أفريقيا. ويتفق الوفد الصيني اتفاقاً كاملاً مع الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في نيسان/أبريل الماضي بتناول مسألة غرب أفريقيا من وجهتي النظر الإقليمية والشاملة. ويرحب الوفد الصيني أيضاً بما أعلنه الأمين العام مؤخراً من إنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا برئاسة أحد ممثليه الخاصين في المستقبل. ونرجو أن ينسق هذا المكتب أعمال مختلف الوكالات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى تنسيقاً فعالاً.

وفي هذا الصدد، نعرب أيضاً عن تأييدنا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولاتحاد نهر مانو في الدور الجاري اضطلاعهما به. وينبغي أن يحتفظ مجلس الأمن والأمم المتحدة بتعاون وثيق مع الجماعة والاتحاد المذكورين وأن يقدم لهما الدعم القوي اللازم.

وقد كان رأينا الثابت أن الحل النهائي لمسألة غرب أفريقيا يقع على عاتق شعب تلك المنطقة. فلا يعرف أحد أكثر مما تعرف البلدان الأفريقية وشعوبها أفضل السبل لتسوية الصراعات في غرب أفريقيا بصفة نهائية. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدى تقديمهما الدعم وبذلهما الجهود تحقيقاً لهذه الغاية أن يحترما مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ويجب عليهما التصرف على أساس من التسليم بالظروف الخاصة بغرب أفريقيا وإبداء الاحترام الكامل لرغبات بلدان هذه المنطقة وشعوبها.

وقد اضطلع مجلس الأمن والأمانة العامة منذ أوائل هذا العام بعدد من الجهود النشطة لإيجاد حل لمسألة غرب أفريقيا وأحرزا شيئاً من التقدم في هذا السبيل. ويجب الاعتراف في الوقت ذاته بأن الحالة العامة في بلدان نهر مانو لا تزال غير مستقرة. فالاتجار غير المشروع بالأسلحة والماس مستمر، في حين أن عملية السلام في سيراليون لم تشهد تغيراً أساسياً إلى الأفضل. وقد أظهر الصراع المسلح في ليبريا بوادر على الاشتداد. كما أن الحالة الإنسانية على طول المناطق الحدودية لبلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة ما زالت خطيرة، في حين أن الحالة مضطربة أيضاً في غينيا - بيساو وغيرها من بلدان غربي أفريقيا. وما زال أمامنا طريق طويل للعثور على حل للمسائل المتعلقة بغرب أفريقيا. وليس لدينا ما يبرر التراخي في جهودنا، بل على العكس من ذلك يجب أن نظل متيقظين وأن نواصل السعي للحفاظ على الزخم القائم لتحقيق السلام في غرب أفريقيا.

ويجب ملاحظة أن غرب أفريقيا، شأنه شأن المناطق الأفريقية الأخرى، له مشاكل حقيقية للغاية، من قبيل الفقر والتخلف وعدم كفاية القدرة على حفظ السلام. ويتحتم أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام لمسألة التنمية في أثناء عمله على إيجاد تسويات للصراعات في هذه المنطقة. وينبغي أن يقدم بصفة خاصة المساعدة في بناء القدرات للبلدان المعنية. ونهيب بالمجتمع الدولي والجهات المانحة ذات الصلة مواصلة تقديم المساعدة السياسية والاقتصادية والمالية لسيراليون وغيرها من بلدان المنطقة، ودعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الأخرى، ومساعدة بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة على تحسين العلاقات فيما بينها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على هذه المبادرة بعقد جلسة مفتوحة لمناقشة الحالة في غرب أفريقيا. وأعتقد أنه من المهم للغاية أن تتاح الفرصة أيضا للبلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن لأن تستمع وتتكلم في هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد إبراهيما فال، على عرضه الشامل.

أثناء السنة الماضية، كانت مسألة الصراعات في غرب أفريقيا على جدول أعمال المجلس في عدة مناسبات. فقد ناقشنا قضايا تتعلق بليبريا وسيراليون، والحالة الإنسانية في غينيا، والحالة في غينيا - بيساو. ومن الواضح لنا أن هذه الصراعات متشابكة سواء من حيث أسبابها أو نتائجها.

وفي رأينا أن شعوب غرب أفريقيا وبلدانها هي وحدها التي يمكن أن تهتدي إلى حل دائم وسلام قادر على البقاء في تلك المنطقة. وصحيح أنه يمكن للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والجهات المانحة أن تضاعف جهودها لتسهيل المفاوضات ودعم بناء السلام؛ ولكنها لا يمكن أن تخلق السلام إذا كانت أطراف الصراع غير راغبة فيه، وإذا لم تتحمل هذه الأطراف مسؤولية أكبر عن تنفيذ الاتفاقات القائمة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبالتالي، فإن طريق الانتقال من الصراع إلى التنمية يجب أن ترسمه بلدان المنطقة ذاتها. وإذا لم يكن هناك إحساس قوي بملكية السلام والتنمية في المنطقة، وإذا ظلت الإدارة الرشيدة والحكم الديمقراطي الاستثناء وليس القاعدة، فسيبقى المجتمع الدولي مقيدا في دعمه. وسوف تستمر المساعدة الإنسانية القصيرة الأجل في مد يد العون لضحايا الحرب الأبرياء، ولكن الثقة اللازمة للاستثمار في التعمير والتنمية على المدى البعيد ستظل مفتقدة.

ولانتشال غرب أفريقيا من مستنقع الصراع، يلزم وجود زعامة سياسية أقوى وأكثر خضوعا للمساءلة. ونحن نرحب بقيادة الرئيس كوناري، رئيس مالي، على مبادرته المتعلقة بالوقف الاختياري لتوريد الأسلحة الصغيرة، وعلى زعامته للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى عرضه الحالة في غرب أفريقيا، ككل، أمام مجلس الأمن.

في الآونة الأخيرة، حدثت بعض التطورات الإيجابية. ويسعدنا أن نلاحظ أن الحوار السياسي بين بلدان نهر مانو ما زال مستمرا. ولقاء القمة المقترح بين رؤساء الدول الثلاثة، يمكن أن يكون خطوة مهمة إلى الأمام. ونرحب بإنشاء الأمين العام المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا في السنغال. ونشجع الأطراف الفاعلة الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية واتحاد نهر مانو، على الانخراط في تعاون بنّاء مع المكتب المنشأ حديثا.

إن التقدم الذي تم إحرازه بالفعل في غرب أفريقيا يحتاج إلى توطيده. ومن الأهمية بمكان أن تحظى غرب أفريقيا، باستمرار، باهتمام دولي وموارد دولية.

إن النرويج تسهم في العمل من أجل إحلال السلام في غرب أفريقيا وذلك من خلال سبل مختلفة منها برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية في غرب أفريقيا، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. كما دعمت النرويج العمل المتعلق بالوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا، كما ندرس حاليا مد برنامجنا "التدريب من أجل السلام" ليشمل غرب أفريقيا.

وفي سيراليون، تهنئ النرويج الأمم المتحدة وبعثتها في ذلك البلد، على إسهاماتها المتواصلة في البحث عن حل سلمي. وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يعد أساسيا هنا لتأمين السلام الدائم. ومن البوادر المشجعة في هذا الصدد، التحسينات التي استجدت هناك في الآونة الأخيرة، وبخاصة تسريح المقاتلين السابقين، وانتشار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في الأراضي التي كانت تحت سيطرة المتمردين. ومع ذلك، فإن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يعاني من نقص حاد في التمويل. وإذا لم تتوفر فرص اقتصادية للمقاتلين المسرحين، فقد يتجهوا إلى أنشطة يمكن أن تقوض عملية السلام. وبغية تحقيق استقرار طويل الأجل في المنطقة، فمن الحيوي خلق أنشطة مدرة للدخل. وينبغي إتاحة الفرصة للمقاتلين السابقين للمشاركة في إعادة تنشيط اقتصاد البلد. وقد ساهمت النرويج بمبلغ ١,٥ مليون دولار في صندوق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. ونحن نشجع الأعضاء الآخرين على زيادة مساهماتهم المالية.

إن الحروب الأهلية التي أزمنت وطال أمدها في غرب أفريقيا، خلقت واحدة من أخطر حالات التروح القسري في العالم. والجهات الإنسانية الفاعلة بصفة عامة، ووكالات الأمم المتحدة بصفة خاصة، تؤدي دورا مهما في غرب أفريقيا من أجل تخفيف هذه الحالة. غير أن نقص التمويل يمثل مشكلة أساسية في هذا المجال أيضا. ويحدونا الأمل والثقة في أن يسهم الإنشاء الوشيط للمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا، إلى جانب الهياكل الإقليمية القائمة، في معالجة هذه المشكلة الخطيرة.

ومع تحسن الحالة الراهنة في سيراليون، يجدر بالجهات المانحة أن تشجع هذا التطور بالمساهمة في النداءات الموحدة التي أطلقت حديثا لعام ٢٠٠٢. وقد وفرت النرويج مؤخرا مبلغا إضافيا قيمته ٢,٢ مليون دولار لغرب أفريقيا، تم توجيهه أساسا عن طريق منظومة الأمم المتحدة.

إن الحالة الأمنية في المنطقة تشكل مصدرا للقلق. ونحن نناشد حكومات المنطقة، إلى جانب الهياكل التعاونية الإقليمية، أن تعمل على تهيئة مناخ أفضل للأمن والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل النرويج على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): على الرغم من الانخفاض الملموس الذي تحقق مؤخرا في حدة التوتر في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، فلا يزال الوضع هناك أبعد ما يكون عن المثالية، ولا يزال يثير القلق لدى الاتحاد الروسي.

وهذا يرجع في المقام الأول إلى حالة اللاجئين والمشردين. ونرى من العاجل والضروري ضمان الوصول الآمن للعاملين في الحقل الإنساني إلى هذه الشريحة من السكان المدنيين، ومواصلة العمل من أجل إرساء الظروف التي تشجعهم على العودة إلى المناطق الآمنة داخل بلدانهم. ونحن نؤيد العمل الذي تضطلع به في هذا الصدد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وفي الوقت ذاته، نعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى حل طويل الأجل للمشاكل الإنسانية في غرب أفريقيا، إلا إذا استتب السلام هناك. ونحن نؤيد جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الخلافات في المنطقة دون الإقليمية عن طريق إقامة علاقات حُسن الجوار، والامتناع عن استعمال القوة، وإعداد خطوات سياسية يتفق عليها لوضع نهاية لأنشطة جماعات المتمردين المسلحة. وننادي بأن تكون هذه الجهود مدعومة بسلطة منظومة الأمم المتحدة وقدراتها. ونرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي سيضطلع بدور مهم في تنسيق جهود المجتمع الدولي لحل مشاكل المنطقة دون الإقليمية.

ويبقى أحد المجالات الأساسية في الجهود الرامية إلى تثبيت استقرار الحالة في غرب أفريقيا، هو التسوية الطويلة الأمد للصراع في سيراليون. وتسرنا، بصفة عامة، الطريقة التي تسير بها عملية السلام. ونعتقد أن الأساس لمزيد من التقدم في هذا المجال، لا يزال هو اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية. فهذا الاتفاق، في حالة امتثال الجانبين له، يمكن أن يساعد في تحويل عملية التسوية إلى مسار اتفاق لومي الذي نرى أنه ما زال ينطوي على إمكانات كبيرة.

ويسرنا أن نلاحظ أن الاستعدادات جارية في سيراليون لإجراء الانتخابات. ونحن مقتنعون بأنه من أجل إرساء أساس متين لحياة يسودها السلام في سيراليون، يجب أن تكون الانتخابات ديمقراطية في طبيعتها، وأن تشارك فيها جميع القوى السياسية في البلد، بما في ذلك الجبهة المتحدة الثورية، شريطة أن تنزع سلاح أعضائها، وتحويل تلك المنظمة إلى حزب سياسي.

ونحن على استعداد، جنبا إلى جنب مع جميع الدول المهتمة بالموضوع، ومن خلال الدور التنسيقي للأمم المتحدة، لمواصلة العمل من أجل اختتام عملية الأمم المتحدة في ذلك البلد بنجاح، وإعادة السلام والهدوء إلى أراضيه.

ونرحب بالتحركات الإيجابية صوب تطبيع الحالة على الحدود بين غينيا وكل من ليبريا وسيراليون. ونلاحظ أن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استطاعت أن تحول عملية البحث عن حل لحالة الصراع الصعبة إلى اتجاه الجهود الدبلوماسية والمفاوضات السلمية. ودللت القيادات في غينيا وليبريا وسيراليون على حكمتها السياسية ورغبتها في حل الخلافات القائمة من خلال الحوار والامتناع عن استخدام القوة العسكرية.

ونرى أن التطورات الجارية في هذه البؤرة من بؤر التوتر قد تصبح مثالا مفيدا يحتذى به للكيفية التي تستطيع بها دول القارة أن تحسم منازعاتها بالوسائل السلمية من خلال استخدام إمكانيات وسلطات المنظمات الأفريقية دون الإقليمية في مجال صنع السلام.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أعرب لكم ومن خلالكم لسائر أعضاء المجلس عن تهانينا الحارة بمناسبة عيد الفطر المبارك.

ونشكر السيد ابراهيم فال على تقريره المفصل. وينبغي للمجلس أن يستجيب لندائه من أجل مواصلة المشاركة في هذه الجهود فذلك هو السبيل الوحيد الذي يحول دون الانزلاق في حالة انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار.

وتتسم الصراعات الدائرة في غرب أفريقيا بأنها مترابطة بشكل يجعل حلها صعبا. فهي تغذي وتؤجج بعضها بعضا. لذلك، فإن حلها يتطلب من الناحية المنطقية استراتيجية متكاملة وشاملة. وبنغلاديش مقتنعة بأن النهج الإقليمي الذي يوصي به التقرير هو أنسب نهج ممكن. كما أن الحل الذي نلتمسه ينبغي أن يكون حلا سياسيا. فالبديل لذلك لا يكون خيارا قابلا للنجاح عمليا.

وعلى الرغم من التقلبات المستمرة للتطورات الجارية في غرب أفريقيا فإنها تسير في الاتجاه الصحيح. فالحالة في سيراليون تبدو واعدة على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها. وأملنا أن يؤدي الاستكمال الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل نهاية الشهر الحالي وكذلك نجاح العملية السياسية التي تسبق الانتخابات الوطنية المقرر أن تجرى في أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى جعل عملية السلام في تلك المنطقة عملية لا رجعة فيها. وبنغلاديش ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق هذا الهدف.

لقد حققت الجزاءات نتائج تلقى الترحيب. ولا بد من تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجزاءات تنفيذا كاملا. وبدأت ثلاثة بلدان إقليمية من أعضاء اتحاد نهر مانو عملية حوار يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي. ونحن نشجع حكومات سيراليون وغينيا وليبريا على مواصلة الحوار بكل جدية. وفي هذا السياق، نتطلع إلى نتائج قمة بلدان اتحاد نهر مانو المقرر أن تعقد في العام المقبل.

لقد كان الدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في النهوض بالسلام الإقليمي دورا أساسيا لمؤازرة هذا الاتجاه الإيجابي، وسيبقى كذلك. وتظل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - التي يتولى رئاستها حاليا باقتدار الرئيس ألفا عمر كوناري رئيس جمهورية مالي - في طليعة الجهود الدولية المبذولة في هذا السبيل. ونحن نشيد بقيادته الحكيمة. ولا بد من تمكين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الحصول على مساعدة كافية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وينبغي أن يكون رد الأمم المتحدة إيجابيا على طلب الدعم الذي التمسته تلك الجماعة. ونتطلع إلى الاجتماع المقبل الذي ستعقده تلك الجماعة باعتباره مصدر توجيه إضافي لعمل مجلس الأمن.

ومما يشجعنا أن الأمم المتحدة تظل متمسكة بالنهج الإقليمي في جهودها من أجل النهوض بالسلام. ويوضح تقرير فال بأنه ليس هناك أي خيار يكون بديلا عن اتباع هذا النهج. ومنذ ذلك الحين. أنشأ الأمين العام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وتلك مبادرة جديرة بالثناء. وتتمثل أهداف هذا المكتب المحددة في التقرير في تمكين المكتب من أن يساهم بشكل إيجابي في إحلال السلام الدائم في غرب أفريقيا وأن يتفادى أن يصبح صورة أخرى من صور البيروقراطية.

ويسعدنا تشديد الأمين العام على مسألة حقوق الإنسان. ولا تزال مسألة الحكم الرشيد تمثل تحديا رئيسيا، وكذلك الفقر والتعليم ومركز المرأة. وهذه المسائل تحتاج إلى استجابة على مستوى المنظومة من الأمم المتحدة ومن المانحين.

وينبغي أن يكون مكتب غرب أفريقيا جاهزا للعمل بأسرع ما يمكن. وسيكون التنسيق أساسيا لنجاح عمله. وستكون الكيانات الثلاثة التي سيتصل بعضها مع بعض هي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو ومكتب الأمم المتحدة هذا. وسيكون مطلوبا من ذلك المكتب أن يصبح مركز القيادة لجهودنا الجماعية. ويمكنه، بل وينبغي له أن يعالج المشكلتين التوأم، أي زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن. ويمكنه وينبغي له أن يعيد فتح نافذة الأمل لغرب أفريقيا.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية الهامة بشأن غرب أفريقيا. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد ابراهيم فال الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية والمفيدة جدا عن الحالة في غرب أفريقيا.

لا تزال الحالة غير المستقرة والمحفوفة بالمخاطر السائدة في غرب أفريقيا نتيجة للصراعات المطولة في تلك المنطقة مسألة تثير قلقا بالغا لوفد بلادي. أن تشعبات هذه الصراعات، وهي ذات طبيعة سياسية بحتة، لها آثار ضارة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل سكان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ونظرا للروابط المتبادلة بين هذه الصراعات وامتداد آثارها فقد أصبح من الشروط التي لا غنى عنها معالجة هذه القضية على أساس إقليمي.

لقد أوصت البعثة المشتركة بين الوكالات التي زارت غرب أفريقيا في آذار/مارس من هذا العام في تقريرها بوضع استراتيجية إقليمية لمعالجة المشاكل الموجودة وإيجاد السبل التي تكفل تعبئة الدعم والمساعدة الدوليين اللازمين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المنطقة دون الإقليمية. وأكد التقرير بما لا يدع مجالا للشك ضرورة معالجة الصراعات الموجودة في غرب أفريقيا بطريقة متكاملة. وينبغي إيلاء الأولوية الآن لوضع الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات في إطار زمني محدد.

وحددت البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا، في تناولها للقضايا التي تواجه تلك المنطقة، ضعف الإدارة بأنه السبب الرئيسي للمشاكل الموجودة في كل أنحاء تلك المنطقة دون الإقليمية. وأبرز تقرير البعثة الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية، والنهوض بالعمليات السياسية التي يشارك فيها الجميع وبالمشاركة الشعبية، وتحقيق اللامركزية للجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون والاحترام لحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان بذل الجهود لتحسين الممارسات الحكومية في عدة بلدان في غرب أفريقيا. ونرى أن المساعدة والدعم الدوليين ضروريان لتحقيق هذه الغاية.

ومما له أهمية بنفس القدر في رأي وفد بلادي أن يستثمر المجتمع الدولي أموالا كافية في بناء القدرات. فبسبب الصراعات المطولة، تفتقر بلدان عديدة إلى الموارد البشرية المؤهلة، وأدوات السياسة اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجهها على الصعيدين الوطني والدولي. كما أن عدم قدرة الحكومات على تهيئة الوظائف والفرص اللازمة للشباب نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية، والفقر المدقع كانت من العوامل الرئيسية التي أسهمت في زعزعة الاستقرار في العديد من تلك البلدان. لذلك يصبح من الحتمي أن يساعد المجتمع الدولي هذه البلدان في إعادة هيكلة اقتصاداتها وإنشاء فرص العمل المربح.

وكان من النتائج المباشرة للصراعات الأهلية الركود الاقتصادي والإنمائي في عدة بلدان. فالحروب الأهلية في سيراليون وليبريا سببت دمارا واسع الانتشار لاقتصاداتهما وهياكلهما الأساسية الاقتصادية والمادية والاجتماعية. ومما ضاعف من حدة هذه المشكلة انتقال عدة آلاف من المدنيين الذين التمسوا اللجوء في غينيا المجاورة، مما كان له أثر في تفاقم الأوضاع الاقتصادية الهشة أصلا في ذلك البلد. ومن السمات الخاصة للصراعات بدء تصاعد حالة عدم استقرار تؤثر على المنطقة بأسرها. ولا تستثنى غرب أفريقيا من هذه القاعدة العامة.

ونشيد بالدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في معالجة حالة الصراع في غرب أفريقيا. كما نشيد بالجهود التي تبذلها تلك الجماعة في إنشاء مراكز للإنذار المبكر، ونحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة لتشغيل هذه المراكز بشكل كامل. وأملنا أن يعمل نظام الإنذار المبكر كآلية للردع قادرة على تمكين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي من اتخاذ التدابير اللازمة لمنع اندلاع الصراعات قبل أن تتفاقم.

ويجب أيضا دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ وقفها الاختياري للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فإن انتشار الأسلحة الصغيرة، على الرغم من عمليات حظر توريد الأسلحة المفروضة على بعض بلدان المنطقة، قد ساعد على إذكاء جذوة الصراعات التي تتسبب فيها مجموعات المليشيا المسلحة في أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وينبغي تقديم المساعدة التقنية فضلا عن المساعدة المالية إلى الجماعة الاقتصادية، بغية تعزيز قدرتها على مراقبة تدفق الأسلحة والحد منه، وخاصة إلى الجهات من غير الدول في المنطقة.

وإننا نشيد أيضا ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون على العمل الهام الذي تضطلع به في سيراليون. ومع ذلك، ليعود السلام الدائم إلى منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، يتحتم إكمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تبرز إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني كأولوية في أي خطة للسلام. وينبغي توفير التمويل الكافي والمستمر للتدريب على الوظائف، وإتاحة فرص العمل، وتقديم المشورة وإعادة التأهيل لجميع المقاتلين السابقين في المنطقة دون الإقليمية. وما لم يتم القيام بهذا، فإن خطر الانتكاس إلى أنشطة التمرد لا يمكن أن يستبعد. ولذا فإن مما يشكل مصدر قلق بالغ لوفدي أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون يواجه نقصا خطيرا في التمويل. وإننا ندعو كل الجماعة المانحة أن تواصل تقديم المساعدة إلى البرنامج، الذي يمثل خطوة حيوية في تحقيق السلام والاستقرار.

وإننا نرحب بقرار الأمين العام أن ينشئ مكتبا للأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار، يهدف إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على إعداد التقارير ووضع السياسة فضلا عن تعزيز التعاون والتنسيق مع الجماعة الاقتصادية في مجالات منع الصراع وبناء السلام. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح - خطوة من شأنها تشجيع اتباع نهج متكامل على الصعيد دون الإقليمي إزاء مسألة السلم والأمن في غرب أفريقيا. وإننا نشجع مكتب الأمم المتحدة على العمل مع الجماعة الاقتصادية، بغية الاضطلاع بدور نشط في ميدان الدبلوماسية الوقائية.

والحالة الإنسانية الناجمة عن الصراعات في غرب أفريقيا لا تزال تشكل مصدر قلق رئيسي. وبينما يعود الهدوء إلى سيراليون، ينبغي الاضطلاع بجهود لتشجيع وتيسير عودة اللاجئين إلى ذلك البلد. وينبغي أيضا تقديم المساعدة الكافية إلى سيراليون وغينيا على القيام بصورة فعالة

بإعادة إدماج الأشخاص المشردين داخليا في تلك البلدان وتوطينهم.

ونشيد بمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات الإنسانية الأخرى على جهودها في تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين داخليا. ونود أن نحث المنظمات الإنسانية على ضمان التنسيق بشكل أفضل بغية استمرار تقديم المعونة الإنسانية، التي سيظل اللاجئون يحتاجون إليها لبعض الوقت.

وإن جلسة اليوم تمثل فرصة ملائمة للغاية، لأنها تتيح للمجلس أن يفكر مليا في المسائل التي تؤثر على منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وبعد أسابيع قليلة من الآن سيجتمع رؤساء دول اتحاد نهر مانو على مستوى القمة لمناقشة الحالة في المنطقة دون الإقليمية. وإننا نرحب بهذه المبادرة، التي ينبغي أن تهدف إلى بناء الثقة بين زعماء المنطقة. ونرى أنه ينبغي للمجلس أن يبعث برسالة تشجيع قوية إلى أولئك الزعماء وأن يعرب عن دعمه الكامل لجهودهم الرامية إلى إيجاد حل نهائي لمشاكل غرب أفريقيا.

ونشيد أيضا بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني في المنطقة، ولا سيما شبكة عمل المرأة للسلام في اتحاد نهر مانو، التي كان إسهامها في تخفيف التوترات وبناء الثقة هاما للغاية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن بالغ قلق وفدي إزاء التأخير في إنشاء المحكمة الخاصة بسيراليون. فعلى الرغم من المناشدات العديدة التي وجهها الأمين العام، لا يزال هذا المشروع يواجه صعوبات مالية شديدة. والدرس الذي ينبغي أن يتعلمه المجلس من هذا هو ألا يعتمد على الصناديق الاستئمانية لهذا النوع من المشاريع، الذي يتسم بأهمية بالغة في عملية بناء السلام وفي ضمان احترام الحقوق الأساسية للأفراد. وإننا نناشد الجماعة المانحة أن تقدم الدعم اللازم حتى يمكن للمحكمة الخاصة أن تبدأ عملها وتكمله في أقرب وقت ممكن، خاصة وأن البلد ينشغل الآن في عملية الانتخابات، التي يؤمل أن تؤدي إلى قيام حكومة أكثر استقرار وتمثيلا في البلد.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أشكركم، أولا وقبل كل شيء، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في غرب أفريقيا. وقد قام بلدكم، مالي، خلال السنتين الماضيتين بضمان تركيز اهتمام المجلس على معالجة الحالة في غرب أفريقيا في سياق دون إقليمي. والآن، قبل أسابيع من اجتماعات اتحاد نهر مانو، لدينا الفرصة لأن نقيِّم مدى ما تحقق من تقدم ملموس في تخفيف معاناة سكان المنطقة دون الإقليمية وفي تحديد كيفية تعزيز السلم و الأمن والتنمية.

ويجب علينا أن نتذكر أن مجلس الأمن، بقيادة الرئيس كوناري، قد تعهد في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، في الجزء الثالث من القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، بتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا وحث منظومة الأمم المتحدة على وضع

”استراتيجيات شاملة ومتكاملة... لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك أبعادها الاقتصادية والاجتماعية“.

وفي هذا السياق، ترحب جامايكا بتقرير المتابعة المتعلق بالبعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا، بقيادة الأمين العام المساعد إبراهيم فال، الذي نشكره كثيرا على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها لنا صباح اليوم. وتقريره يكمل المنحى العام لتنفيذ الأمين العام للتوصيات

الواردة في تقريره المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

والإحاطة الإعلامية المقدمة اليوم تؤكد مرة أخرى الحاجة إلى استراتيجية متكاملة وكلية تشمل حكومات وشعوب الدول المعنية، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للمساعدة على منع نشوب مزيد من الصراعات، واستعادة السلم والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد خلصت البعثة التي أوفدها مجلس الأمن السنة الماضية إلى سيراليون وبلدان أخرى في غرب أفريقيا إلى أنه لا يمكن إحراز تقدم دائم في سيراليون بدون عمل شامل لمعالجة عدم الاستقرار الحالي في منطقة غرب أفريقيا، ولاسيما في البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو.

وخلصت أيضا إلى أنه يجب على المجتمع الدولي ككل أن يكون مستعدا للعمل على تقديم الدعم العاجل، من خلال المساعدة المادية لأنشطة الأمن الإقليمي وممارسة الضغط على أكثر الناس مسؤولية عن إثارة عدم الاستقرار لمصالح أنانية.

وقد أوضح الأمين العام المساعد فال التحديات التي تنبغي معالجتها إذا كان للسلم والتنمية المستدامين أن يتحققا في غرب أفريقيا. وتشمل تلك التحديات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ والقضاء على تداول الأسلحة الصغيرة غير القانونية؛ والأطفال والصراعات المسلحة؛ والسلام والعدالة والمصالحة الوطنية؛ والحالة الإنسانية؛ وحقوق الإنسان؛ ودعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو.

وإننا نتفق مع الأمين العام المساعد فال على أن عمل مجلس الأمن يجب أن يتم في إطار المبادرة الأوسع التي وضعها الزعماء الأفارقة وأيدتها منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليه ٢٠٠١. ونلاحظ أيضا أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة والمعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، أوصى، في جملة أمور، بأن كفالة المزيد من التعاون في مسائل منع نشوب الصراعات وبناء السلام، ولا سيما في أفريقيا، ينبغي أن تكون أولوية ومحور تركيز للمشاورات بين رؤساء الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويرى وفدي أن هذا من شأنه أن يكمل النهج الابتكاري الذي اتبعه الأمين العام من خلال البعثة المشتركة ما بين الوكالات بقيادة الأمين العام المساعد فال.

ودعا الفريق العامل المفتوح باب العضوية أيضا إلى إعطاء زخم جديد للحاجة إلى العمل المتضافر بشأن تعليم الأطفال، وخاصة الفتيات، فضلا عن معالجة مسألة الجنود الأطفال وإعادة إدماج الجنود الأطفال المسرحين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والأنشطة التي تعود عليهم بدخل مالي. ودعا إلى تقديم مزيد من الدعم لبرامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ووفدي يدعم دعما كاملا اقتراح الفريق العامل المتعلق بأن يتم تمويل هذه البرامج من خلال الميزانية العادية لعمليات حفظ السلام كحل دائم وفعال للنقص في الموارد.

ودعت المجموعة المجتمع الدولي الى تقديم المساعدة أيضا الى مكاتب الأمم المتحدة في أفريقيا، ومساعدة البلدان الأفريقية في بناء قدرتها على إدراج أنشطة بناء السلام في عملياتها الخاصة بالتخطيط والميزانية، ودعم جهود المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، والعمل من أجل السلام والسعي الى آليات اكثر كفاءة لمعالجة قضية الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة، ودعم جهود توفير المساعدة في الإنعاش بعد الصراع، بما فيه تعمير الهياكل الأساسية وإعادة الخدمات الاجتماعية وتشجيع الحكم السليم، بما في ذلك دعم القضاء المستقل وقوة شرطة محترفة

وتعزيز قدرات الموارد البشرية والمؤسسات وإنشاء الخدمات العامة والدعم لتشجيع الحكم السليم على الصعيد الدولي والشفافية في الأنظمة المالية والنقدية والتجارية.

وفي هذا السياق يرحب وفدي بشروع الأمم المتحدة في تنفيذ توصيات التقرير المشترك بين الوكالات. وأهمها الإنشاء المقترح لمكتب للممثل الخاص للأمين العام المعني بغرب أفريقيا، والذي تؤيده جامايكا تماما. ومما لاشك فيه أن إنشاء هذا المكتب سيرسل إشارة إيجابية بأن الأمم المتحدة جادة بشأن تعزيز قدرتها وتعاونها في المنطقة دون الإقليمية. إن تعزيز الروابط بين عمل الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في المنطقة دون الإقليمية، من خلال تشجيع نهج دون إقليمي متكامل وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات، سيكون بشيرا بالخير للمنطقة.

كما ان هناك فائدة كبيرة تُكتسب من إنشاء آلية رسمية للتشاور بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبلدان اتحاد نهر مانو، وشركاء آخرين إقليميين ودون إقليميين، والأمم المتحدة بغية تحديد الأنشطة الوطنية ودون الإقليمية والمواءمة بينها وصياغة استراتيجيات متماسكة داخل المنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب بالبلاغ الصادر بعد اجتماع ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر المنعقد هنا في الأمم المتحدة مع الأمين العام.

ولقد لاحظ وفدي التحسن الذي طرأ على وضع الصراع في سيراليون. ونلاحظ أنه تم إحراز تقدم ملموس في نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بكل أنحاء البلد، وفي عملية التسريح ونزع السلاح، وفي الإفراج عن الأطفال المحاربين، وفي تدريب ونشر جيش سيراليون، وفي تحويل الجبهة الثورية المتحدة الى حزب سياسي. ورغم ان السلم المستدام لم يصبح واقعا بعد، يجب أن نبني على الزخم من أجل السلام، ويجب أن نؤمن بأننا سنحقق الهدف المنشود.

وفي الوقت الذي تدخل فيه سيراليون مرحلة بناء السلام وتستعد للانتخابات في عام ٢٠٠٢، يجب أن يحدد مجلس الأمن استراتيجية فعالة للانسحاب تشمل فض اشتباك محسوبا وانتقاليا من البلد بغية منع تكرار نشوب الصراع.

لذلك فإن الالتزام المتواصل والمساعدة من المجتمع الدولي فيما تجاوز إجراء الانتخابات، لهما أهمية حاسمة، وكما أظهرت حالات أخرى لما بعد الصراع لا يجوز اعتبار الانتخابات غاية في حد ذاتها ولكن مجرد خطوة نحو إعادة إرساء السلام الدائم.

كما نلاحظ حدوث بعض التحسينات في العلاقات بين بلدان اتحاد نهر مانو، ونرحب بالحوار المستمر بين زعماء تلك البلدان. هذا أمر مشجع، ويجب بذل كل جهد في هذه المرحلة الحاسمة لضمان عدم إضاعة المكاسب التي تحققت حتى الآن.

ويجب الإشادة بالمجتمع الدولي على دوره في منع نشوب الصراع وبناء السلام في حوض نهر مانو. ولقد أدت شبكة نساء السلام في اتحاد نهر مانو دورا رئيسيا وبناءً في عملية السلام، لا سيما في تيسير الحوار بين الزعماء وتمكين الجمعيات الجماهيرية المحلية من المشاركة في أنشطة حفظ السلام وصنع السلام. وإننا نثني على تلك الجهود، ونرحب بخطط مختلف هيئات الأمم المتحدة لمساعدة تلك الجمعيات حيث أنها تخدم قضية السلام.

أما الحالة في ليبريا فتظل مصدرا للقلق الشديد. إذ تكمن في الأزمة الإنسانية المتدهورة امكانية التأثير على عملية السلام في سيراليون وفي المنطقة برمتها. وخلال هذا العام أشارت جامايكا الى ضرورة استمرار مشاركة المجتمع الدولي في ليبريا من خلال زيادة المعونة الإنسانية الى ذلك البلد. ونحن نحث المانحين الدوليين على زيادة التمويل لعملية

النداء الموحد من أجل غرب أفريقيا بغية معالجة الحالة الإنسانية المعطلة في البلدان المعنية.

ان الأزمة الإنسانية المستمرة في مناطق الحدود بين سيراليون وغينيا وليبريا، التي تشمل الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين، تحتاج أيضا الى الحل. فلقد تسبب تدفق اللاجئين عبر حدود تلك البلدان الثلاثة في أحد أسوأ الكوارث الإنسانية. وأيدت جامايكا من حيث المبدأ الحاجة الى قوة فاصلة على طول الحدود المشتركة بين ليبريا وغينيا وسيراليون، ولكن يؤسفنا ان هذا الأمر ما زال بعيدا عن الواقع بسبب نقص التمويل المطلوب للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى تقوم بهذه العملية.

وفيما يتعلق بغينيا-بيساو، يلاحظ وفدي مع الأسف ان ما كانت تبدو لنا وكأنها قصة من قصص نجاح الأمم المتحدة في الحفظ الفعال للسلام باتت الآن قريبة من الانهيار وحالة اليأس. ولقد لاحظنا المشكلة الخاصة بنقص الهياكل الإدارية لإدامة النمو والتنمية الاقتصاديين، ضمن أمور أخرى. فبدون إعطاء الاهتمام اللازم بهذه العوامل الأساسية يمكن أن تعود الحالة في غينيا-بيساو الى العنف. وإننا نقدر جهود مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا-بيساو، ونعتقد ان هناك حاجة الى المزيد من هياكل دعم بناء السلام بعد الصراع، التي تهيئ الظروف للتعمير والتنمية.

ومن حيث الخطوات القادمة التي يمكن ان يتخذها مجلس الأمن والأمم المتحدة لتعزيز النهج الإقليمي، اود التأكيد على بعض النقاط التي أبرزها الأمين العام في تقريره التنفيذي بشأن أسباب الصراع في أفريقيا.

أولا، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة وشركائها الآخرين مساعدة البلدان الأفريقية في فحص السبل التي يمكن بها استخدام التكامل الإقليمي ودون الإقليمي لدعم الانضباط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية السليمة ولتيسير إقامة روابط مؤسسية متينة وروابط بناء الثقة القوية بين الدولتين المتجاورتين.

وتخص النقطة الثانية الحاجة الى تعزيز القدرة على نهج دون إقليمي متكامل تجاه منع نشوب الصراعات وبناء السلام. ومن الأهمية هنا ان تستهدف استراتيجياتنا الخاصة بمنع نشوب الصراعات تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية على منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وعلى ضمان الأمن. كذلك توجد أهمية لضرورة استحداث قدرة للجماعة الاقتصادية على الإنذار المبكر.

ولقد أسعدنا خلال العامين الماضيين ان نرى مجلس الأمن يناقش مرارا القضايا الأفريقية على جدول أعماله. ولكن من الناحية الأخرى نرى انه يجب إحراز تقدم حقيقي اكبر في منع نشوب الصراعات وتسوية الصراعات وجهود بناء السلام بعد الصراع إذا كان يراد تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة ضمن إطار السلم المستدام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة جامايكا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية ان أتوجه بأصدق تمنيات عيد الفطر لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء وفدكم الآخرين، والسيد إبراهيم فال. كذلك أود أن أشيد بمبادرتكم لتنظيم هذا النقاش العام بشأن الحالة في غرب أفريقيا. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد فال على إحاطته الإعلامية الشاملة صباح اليوم.

إن لنقاش اليوم أهمية خاصة نظرا لأنه يجري في غضون يومين من انعقاد مؤتمر قمة داكار للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واسمحوا لي هنا سيدي الرئيس أن أعرب باسم حكومتي عن امتناننا الكبير للدور الذي يؤديه بلدكم في تلك المنظمة. ونشيد بالرئيس كوناري، الذي نهض بمسؤولياته بنشاط كبير بوصفه رئيسا

للجماعة الاقتصادية. وبوسع جميع الأفارقة ان يفخروا بالعمل الفعال لهذه المنظمة

ويجب على مجلس الأمن أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما تبذله من جهود لا تعرف الكلل لإعادة السلام والاستقرار إلى غرب أفريقيا، وخاصة إلى منطقة اتحاد نهر مانو الفرعية، وأن يؤكد التزامه بالحفاظ على شراكته مع تلك المنظمة التي ما برحت مساهمتها أمرا حاسما في معالجة المسائل ذات الصلة المدرجة في جدول أعمال المجلس وتعزيز هذه الشراكة.

أثناء المناقشة التي جرت يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتوصية البعثة المشتركة بين الوكالات باتباع نهج شامل لحل المشكلة ليتسنى إعداد استجابة دائمة لتلبية احتياجات غرب أفريقيا ومشاكلها ذات الأولوية. وهذا النهج الذي نرحب به، يشجعنا على أن نشعر بالتفاؤل. فهو يعد بزيادة الزخم داخل مجلس الأمن لدعم الاهتمام على سبيل الأولوية بالصراع في أفريقيا – وهي أولوية حددها الإعلان الذي أصدره مجلس الأمن في أعقاب اجتماع القمة الذي عقده في أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

لقد مرت ثمانية أشهر تقريبا على صدور آخر تقرير للبعثة المشتركة بين الوكالات. لذلك، فإن من المثير للاهتمام أن نرى المدى الذي وصل إليه مجلس الأمن والجهات الأخرى المعنية في اتخاذ تدابير محددة لتنفيذ النهج الإقليمي الشامل الذي أوصت به البعثة ورحبت به جميع الأطراف المعنية.

ونظرا لضيق وقت هذه الجلسة، ونظرا لأن البعثة قامت بتقديم العديد من التوصيات في عدد كبير جدا من المجالات، فإننا لن نتمكن من الخوض في تفاصيل تقييمنا لما تم عمله. لذلك، فإنني سأقتصر على الإدلاء بالملاحظات التالية.

تم تحقيق تقدم هام في سيراليون؛ وقطعت عملية السلام شوطا بعيدا منذ ربيع عام ٢٠٠٠؛ وقد ثبت حتى الآن نجاح برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. ويجري بالتدريج بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلد؛ وما فتئت الجبهة الثورية المتحدة تتعاون حسب الاقتضاء؛ وهناك جميع المؤشرات التي تؤكد أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية ستجري في الموعد المحدد. وعلى الصعيد دون الإقليمي، جرت تطورات إيجابية وتم استئناف الحوار بين زعماء اتحاد نهر مانو. وما فتئت البلدان الثلاثة تقوم بصورة مشتركة باتخاذ قرارات هامة لحل مشاكل الحدود.

ويرجع الفضل في تحقيق هذا التقدم إلى جميع الأطراف المعنية ، لا سيما مجلس الأمن، بيد أن النهج الذي اتبعه المجلس لم يكن له على الدوام البُعد الإقليمي الضروري. ولا تزال مشكلة اللاجئين في غينيا دون حل كامل تقريبا، بالرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعلى الصعيد دون الإقليمي، تتفاقم حالة اللاجئين والمشردين يوما بعد يوم بسبب الاشتباكات المسلحة التي تجري في شمال ليبريا، البلد الذي يعتبر فيه خطر استئناف الحرب الأهلية حقيقيا. ولقد التزم مجلس الأمن الصمت في مواجهة تلك الحالة المعقدة. واقتصرت الإجراءات التي اتخذها فيما يتعلق بليبريا على فرض الجزاءات حصرا، وتجاهل المجلس تماما الحالة الخطيرة السائدة في البلد.

إن هذا النهج المجزأ والقطاعي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار ما تم تحقيقه بالفعل في سيراليون. وإننا نكرر اليوم ما سبق أن قلناه: إن المشاكل التي تعاني منها بلدان اتحاد نهر مانو وغرب أفريقيا بوجه عام مترابطة. وإن مستقبل هذه البلدان يجب أن يكون مستقبلا مشتركا ولا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم إلا عندما تتم معالجة مشاكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية بطريقة

شاملة، تتجاوز الاكتفاء بمعالجة الأعراض إلى التصدي للأسباب الرئيسية للأزمة الراهنة.

ولا تزال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا محاورا أساسيا بالنسبة للمجلس. وإننا نرحب بهذه الحقيقة، ونشجع هذا التفاعل، الذي يؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وما فتئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برئاسة مالي المستنيرة ورئيس جمهوريتها، السيد ألفا عمر كوناري، شريكا قيما وقدمت مساهمة هامة إلى مجلس الأمن. بيد أننا نعتقد بأنه يجب مواصلة تعزيز التعاون مع تلك المنظمة. ويجب التماس آرائها باستمرار. والأهم من ذلك، ينبغي تعزيز قدراتها المؤسسية والسوقية والمادية والمالية حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها الخطيرة بأكثر ما يمكن من الفعالية. وإننا نرحب في هذا الصدد، بالقرار الذي اتخذه الأمين العام بإنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، على النحو الذي أوصت به البعثة المشتركة بين الوكالات.

بيد أن تلك المبادرة لا تكفي وحدها. ويجب على الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية أن تتصدى بجدية للتوصيات الأخرى التي قدمتها البعثة المشتركة بين الوكالات بشأن تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن الواضح أنه سيتعين على الأمم المتحدة في نهاية المطاف أن تنهي أنشطتها في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك، يجب علينا أن نفكر في استراتيجية للانسحاب، حتى يتسنى للجماعة الاقتصادية المعززة لدول غرب أفريقيا، القادرة على أن تحل محل الأمم المتحدة بفعالية، أن تتولى زمام الأمور وتضطلع بدور الريادة.

وقد أوصت البعثة المشتركة بين الوكالات بتقديم تقريرها إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإلى منظمة الوحدة الأفريقية والبنك الدولي والاتحاد الأوربي والشركاء الرئيسيين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف حتى يتسنى تيسير المناقشات مع تلك الجهات بشأن تنفيذ النهج الشامل الذي أوصت به البعثة. ونحن على يقين بأن الأمانة العامة ستتابع تلك التوصية. بيد أننا ينبغي أن نلاحظ أن الجهود التي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة لا تزال تفتقر إلى التنسيق ؛ مما يؤدي إلى التقليل من فعالية المساهمات المنفردة المقدمة استجابة للحالة في غرب أفريقيا. ولذلك، فإننا بانتظار مناقشة فيما بين جميع هذه الجهات الفاعلة. ويمكن أن يضطلع مجلس الأمن بدور في هذا الصدد، بجعل الجهات المعنية أكثر إدراكا لضرورة تنسيق جهودها داخل إطار استراتيجية منسقة ومتماسكة وموحدة.

أخيرا، أود أن أشيد بكم سيدي الرئيس، للمبادرة التي قمتم بها بتقديم مشروع بيان رئاسي. وإن وفدي على استعداد للعمل معكم على وضع مشروع البيان في صيغته النهائية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره لرئاستكم، سيدي، للمبادرة بإجراء هذه المناقشة العلنية لمسألة السلم والأمن في سياق غرب أفريقيا. وإننا نعتقد بأنكم السيد الرئيس قمتم بتمثيل ذلك الجزء من العالم بطريقة جديرة بالثناء طوال فترة عضوية بلدكم في مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، فإننا اليوم نشعر بأننا أقرب إلى منطقتكم وبلادكم وشعبها.

كما يسرنا، سيدي، أنكم قررتم تركيز الاهتمام على التقرير الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، التي زارت ١١ بلدا في المنطقة في بداية هذه السنة، بالتنسيق المتفاني للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد إبراهيم فال.

لقد كان وفدي يعتقد دائما بأن المجلس لم يعر اهتماما كافيا للتوصيات الواردة في ذلك التقرير. ولم تجر أثناء رئاستنا في آب/أغسطس إلا مشاورات دون أي تفكير في نطاق وأهمية مفهوم اتباع نهج إقليمي في حل الصراعات. وعليه، فقد قمنا، أثناء رئاستنا في آب/أغسطس، بالتشجيع على إجراء مناقشة أكاديمية شاملة بشأن الموضوع. وقد تم توزيع خلاصة لتلك المناقشة كوثيقة رسمية، تحت الرمز S/2001/1174. وكان هناك قبول عام لفكرة أنه ينبغي اتباع نهج إقليمي يكمل النُهج الوطنية في إدارة الصراعات، وأن الحالة في غرب أفريقيا تتقبل هذا النهج على نحو مرض للغاية.

لذلك، فإن الممارسة التي نقوم بها اليوم ممارسة مفيدة جدا. ونود بوجه خاص أن نُعرب عن امتناننا للإحاطة الإعلامية القيمة والزاخرة بالمعلومات التي قدمها السيد فال. وفي أعقاب عرضه لموضوع التقدم المحرز واحتمالات المستقبل، فإننا مقتنعون إلى حد أكبر بكثير بصحة اتباع نهج إقليمي لحل الصراعات في غرب أفريقيا.

ولتلك الأسباب نحن نؤيد قرار الأمين العام في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إنشاء مكتب للأمم المتحدة لغرب أفريقيا تكون مهمته تنسيق جهود المنظمة بالتشاور مع المنظمات الإقليمية، ويشمل ذلك مجال درء الصراعات وبناء السلام. ونلاحظ أن مقره سيكون في داكار وأنه سيبدأ العمل في كانون الثاني/يناير لمدة ثلاث سنوات.

فغرب أفريقيا منطقة تشترك بلدانها في كثير من القيم والتطلعات، وأيضا في كثير من المشاكل. ويتمثل هدف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهو صون السلام والاستقرار الإقليميين، وهو مماثل بوجه خاص لهدف بعثة مجلس الأمن، مما يفتح مجالات مختلفة للتقارب. وقد قدمت البعثة المشتركة بين الوكالات ٢٠ توصية على الأقل تهدف إلى تعزيز دور تلك المنظمة الإقليمية الهامة.

واسمحوا لي أن أسترعي انتباه المجلس إلى بعض المهام المرتبطة بالسلام والأمن في غرب أفريقيا اللذين يستفيدان من اتباع نهج إقليمي. وأتناول أولا الاستجابات للحالات الطارئة.

إن العقد الأخير من الصراع في منطقة اتحاد نهر مانو أسفر عن ٠٠٠ ٢٠٠ قتيل في الحرب الليبرية ونجم عن ذلك تشريد ٧٠ في المائة من سكان سيراليون ولجوء ٠٠٠ ٥٠٠ شخص من ذينك البلدين إلى غينيا المجاورة. وقدمت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة نداء موحدا باسم ٣ ملايين نسمة تطلب فيه المساعدة في العام القادم. وتعلم هذه الوكالات أن ضخامة حالة الطوارئ تتطلب اتباع نهج إقليمي يشمل المبادرات السياسية واحترام حقوق الإنسان وبرامج للقضاء على الفقر.

وثانيا، أود الكلام عن الأطفال في الصراع المسلح. فقد أجبر آلاف الأطفال على التجنيد للحروب التي تشنها الجماعات المتمردة. وفي تلك الحروب كانوا هم ضحايا الأعمال العدائية ومرتكبيها. وقدمت البعثة المشتركة بين الوكالات ثماني توصيات على نطاق إقليمي. وأصبحت سيراليون التي تؤدي الأمم المتحدة فيها دورا هاما، على وشك إقفال فصل أليم بوجه خاص من إشراك الأطفال في صراع مسلح. ولكن مما يدعو إلى القلق أن نقص فرص العمل للشباب وبرامج إدماج يُشجع على أن تستغلهم جماعات المرتزقة في المنطقة. ونؤكد هنا على العرض الذي قدمته عن هذا الموضوع، سيادة الرئيس، باسم مجلس الأمن في اجتماع الأسبوع الماضي للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وثالثا، أتكلم عن انتشار الأسلحة الصغيرة. فالبعثة المشتركة بين الوكالات تقدر أن أكثر من نصف الملايين الخمسة من الأسلحة الصغيرة المتداولة في غرب أفريقيا يستخدم في الانتفاضات الداخلية والسرقات المسلحة والاتجار بالمخدرات وتهريب الماس. وقد سلم المجلس في عدد من المناسبات التي آخرها بيانه الرئاسي في ٣١ آب/أغسطس بالدور الهام للاتفاقات الإقليمية في منع الاتجار بهذه الأسلحة والسيطرة عليها. ولذا فمن الأمور المشجعة أن عددا من دول الجماعة مدد الحظر الطوعي على استيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا لثلاث سنوات أخرى. وعلاوة على العمل الدولي الإضافي ضد مهربي الأسلحة، فإن هذا الجهد يتطلب التزاما من المنتجين العالميين الرئيسيين للأسلحة ومصدريها.

ومن الضروري أن تعتمد الأمم المتحدة استراتيجية متكاملة لغرب أفريقيا لمواجهة بعض من التحديات الكبرى التي تواجه السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. فهذا ييسر لوكالات الأمم المتحدة بذل جهد متزامن ومرن يزيل المخاطر ويكون فعال التكاليف. ونحن نرى أن اتباع نهج إقليمي يتطلب مستوى عاليا من التزام أجهزة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومن ضمنها مجلس الأمن. كما أنه يتطلب تشاورا أكثر تواترا بين هذه الأطراف كي يتسنى صون السلم والأمن الإقليميين. ولذا فمن الضروري وجود آلية تشاور مرنة بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى لتحقيق الأغراض المشار إليها أعلاه، على غرار الآلية المقترحة من قبل فيما يتصل باليونيسيف.

وللمجلس أن يقدم دعمه لمبادرة الأمين العام لإنشاء مكتب للأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدراج نهج إقليمي في المبادرات المتعلقة بالسلم والأمن الدولي في تلك المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كولومبيا على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أولا، إشارة شخصية سريعة إلى شكركم، سيادة الرئيس. ولقد تلقيت لتوي البرنامج المنقح للشهر، ويسرني أنكم وافقتم على اقتراحنا تقديم الجلسة الختامية من ٢٧ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر. فكما قلنا، تلك فرصة هامة لأن يعطينا الأعضاء الخارجين من المجلس آراءهم قبل خروجهم، وأرى أن ٢١ كانون الأول/ديسمبر هو أنسب موعد للاستماع إليهم. فأشكركم على ذلك، سيادة الرئيس.

وأنتقل إلى المناقشة التي نجريها اليوم، فمن الواضح أنها مناقشة بالغة الأهمية وتأتي في موعدها. فلقد حدثت تطورات هامة كثيرة في غرب أفريقيا وخاصة منذ المناقشة العلنية السابقة التي أجريناها عن هذا الموضوع يوم الاثنين ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١ والتي أعتقد أنها كانت برئاسة السفير جيم كنغهام. وحسنا أننا نستكمل المناقشة عما يجري. ولا بد لي من القول إن الإحاطة الوافية التي قدمها السيد فال كانت شهادة أنصع مما يمكن أن نقوله عن العدد الكبير من التطورات التي يتعين علينا استيعابها.

وقبل أن أنتقل إلى النقاط الجوهرية التي أثيرت صباح اليوم أريد أن أطرح نقطتين إجرائيتين أرى أنهما ليستا هينتين. فالنقطة الأولى، بطبيعة الحال، هي أننا منذ أيار/مايو نحرز تقدما في بعض المجالات وفي بعض المجالات الأخرى لا نحرز تقدما. والواقع أن السفير فالديفيزو، إن كنت قد سمعته كما ينبغي، بدأ ملاحظاته الافتتاحية بالقول إن وفده يرى أن تقرير السيد فال لم يحظ باهتمام كاف. ومن المفيد أحيانا في هذا الصدد أن يكون أمامنا عند إجراء مناقشة من هذا القبيل وثيقة من نوع ما، تحاول تحديد ما نكون قد حققناه من تقدم جوهري في الموضوع الذي نناقشه.

وبالمناسبة فإنني قلت ما قلته في أيار/مايو من هذا العام بحذافيره.

”ربما ينبغي لنا كي نزيد الفائدة كل مرة نناقش فيها غرب أفريقيا، أن نبدأ بسؤال أنفسنا الأسئلة التالية: ماذا فعلنا في الماضي؟ وما هي القرارات التي اتخذناها؟ وما هي القرارات التي نُفذت، وما هي القرارات التي لم تُنفذ؟“ (S/PV.4319، الصفحة ٣٥).

والمشكلة التي نصادفها أحيانا هي أنه عند تقديم توصيات محددة على هذه الشاكلة تبدو وكأنها تغوص في بئر عميق دون اتخاذ أي إجراء. فأرجو عندما نناقش غرب أفريقيا في المرة القادمة أن يكون لدينا تقرير مرحلي قبل الاجتماع.

والنقطة الثانية التي أطرحها - وأقول بصراحة إننا قد لا نستطيع في اجتماع اليوم أن نوفي الإحاطة الوافية تماما التي قدمها السيد فال حقها تماما، حيث أنها تطرقت إلى كثير من النقاط الأساسية - هي أن من الممكن تقديم اقتراح إجرائي آخر يتضمن خلاصة أو موجز النقاط الأساسية التي تقدم إلينا، سلفا؛ ومن ذلك مثلا، التحديات التي تحدث عنها السيد فال. فلو أمكن تقديم تلك الاقتراحات إلينا سلفا، يكون بوسعنا تضمينها في بياناتنا عند الكلام.

وبالنسبة للنقطة الإجرائية النهائية، فإننا شأننا شأن السفير الجراندي، سفير تونس، نؤيد بطبيعة الحال اقتراح إصدار بيان رئاسي بصفة عاجلة. ونتفق معكم على أن البيان يجب أن يصدر قبل مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية، ونثق بأن جميع الآراء المعرب عنها هنا ستؤخذ في الاعتبار، بما فيها الآراء التي سيعرب عنها الزملاء من المنطقة الذين سيتكلمون بعدنا.

أنتقل الآن إلى القضايا الموضوعية المعروضة. أود أن أقول إن أهم عناصر مناقشتنا اليوم هو أن من الواضح أن هناك تغيرا في التفكير وراء النهج المتخذ إزاء غرب أفريقيا. وأعتقد أن هذا هو الميدان الذي بدأنا فيه بالاعتراف بأننا يجب أن نعمل مع المنطقة بأسرها. وبطبيعة الحال، فإن هذا التغير في التفكير لم يتحقق بيسر. لقد بدأ ببعثة مجلس الأمن التي ذهبت إلى المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر. وجاء في الفقرة ٥٤ (د) من التقرير

”لا يمكن أن يتحقق سلام دائم في سيراليون دون القيام بجهد شامل لمعالجة انعدام الاستقرار الراهن في منطقة غرب أفريقيا، وبخاصة بين البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو“.

وتابع الأمين العام ذلك في رسالة (SG/SM/7665) موجهة إلى اجتماع مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قال فيها:

”إن الأمم المتحدة مصممة على مساعدة غرب أفريقيا على حل مشاكلها. ويمكننا أن نكفل معا عودة المنطقة إلى درب السلام والتنمية الذي تتطلع إليه جميع الشعوب“.

وتابع ذلك، كما نعلم، اجتماع أيار/مايو. وفي ذلك الاجتماع، أكد كل من تكلم ضرورة اتخاذ نهج موحد، بما فيهم السيد جان - ماري غينو والسيدة كارولين ماكاسكي والسيد فال. والواقع أن السيد فال قال لنا حتى عندئذ،

”وفي هذا المجال، أحطنا علما خلال بعثتنا بالقلق الذي عبَّر عنه رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين يواجهون الحاجة لانتهاج نهج متكامل وشامل لعمليات حفظ السلام وللأمن، وبشكل خاص في منطقة اتحاد نهر مانو وبطريقة تأخذ بعين الاعتبار العلاقات المترابطة“. (S/PV.4319، ص ١٤)

ولحسن الحظ، جرت متابعة تلك الأعمال في الاجتماع البناء جدا الذي نظمته بعثة كولومبيا الدائمة أثناء رئاستها، ويسرني أن السفير فالديفيسو أشار إلى ورقة أكاديمية السلام الدولية المؤرخة ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١ لأنني كنت أنوي اقتباس نفس الجملة التي ذكرها: ''إن غرب أفريقيا جاهزة لنهج إقليمي لإدارة الصراعات''. ومن الواضح أنه حدث تغير في التفكير.

والتحدي الذي نواجهه اليوم هو كيف نحول هذه الأقوال إلى أفعال ونضمن أننا عندما نتكلم عن نهج موحد، نفعل ذلك لا بالأقوال فحسب، بل بالأفعال. ونحن نرى بعض التحديات هنا. فأولا، إذا اتخذتم نهجا موحدا، فذلك يعني إن كانت لديكم أنباء طيبة في منطقة ما وأنباء سيئة في أجزاء أخرى من المنطقة الفرعية، وهو ما يبدو أنه موجود في غرب أفريقيا، فعليكم أن تبينوا أنكم تأخذون هذا التغيير في الاعتبار بتحويل الموارد إلى الأجزاء المختلفة. وهنا، إذا عالجتم غرب أفريقيا كجسد واحد، على حد التعبير الطبي، وكان ذراعكم الأيسر يترف دما وذراعكم الأيمن سليما، فمن المعقول أن تستخدموا جميع مواردكم وتضمدوا جراح الذراع الأيسر. ولكن إذا حدث بعد عام أن كان ذراعكم الأيسر سليما وذراعكم الأيمن يترف دما، فعندئذ تبرهنوا على النهج المتكامل بتحريك الموارد من ذراع إلى آخر. وبصراحة، هنا يكمن التحدي الذي نواجهه. ففي داخل منطقة غرب أفريقيا، يجب أن نتمكن من أن نبين ذلك في أفعالنا ونكرس طاقاتنا للمناطق التي تعاني من مشاكل. وأعتقد أن السفيرة دورانت أشارت أيضا إلى الحاجة إلى توخي المرونة.

وهناك مجال ملموس يمكن أن نطبق فيه ذلك، وهو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومرة أخرى، فإن كل من أدلى حتى الآن ببيان اليوم أشار إلى ضرورة تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد اتفاقات السلام، ويوافق الجميع على أن الأمر الجوهري هو الموارد. ويسرني أنه عندما تكلمت السفيرة دورانت آنفا ذكرت أنه ربما يجدر بنا أن نتجه إلى الميزانيات العادية لعمليات حفظ السلام لكي نجد برامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولكني ألاحظ أن زميلنا من النرويج، السفير كولبي، أثار اقتراحا مبتكرا عندما قال إنه ينبغي لنا أن نبحث عن برامج تدر دخلا لكي نضعها في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وحيث أننا نتكلم عن الموارد، من الواضح أنه يبدو أن المنطقة في مجموعها لا تفتقر إلى القدرة على توليد الموارد. وإذا نظرنا إلى إجمالي المبالغ التي تخصصها الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وجدناها ضخمة جدا بالفعل. وقد قرأت مؤخرا، على سبيل المثال، من تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية، الذي صدر قبل شهر، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في الفقرة ٥:

> ''أبلغت اللجنة الاستشارية أن مبالغ مجموعها ١ ٠٤٠,٢ مليون دولار خصصت على الدول الأعضاء فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون منذ إنشائها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١''.

وقد جمعت الأمم المتحدة في مجموعها مليار دولار لكي تنفقها على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وهذا مبلغ كبير جدا من المال إذا قورن مثلا بجوهر تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لغرب أفريقيا، الذي لا يبلغ إلا ٧٠ مليون دولار. فمن الواضح أن بإمكاننا أن نجمع الأموال إذا اضطررنا لذلك. وبينما نستطيع أن نجمع المال لميزانيات عمليات حفظ السلام، فلا نستطيع أن نجمع المال من أجل عناصر أية برامج تأتي قبل أو بعد عمليات حفظ السلام.

وعند نقطة ما، سيسأل البعض هذا السؤال، لماذا يحدث ذلك؟ لماذا نستطيع أن نجمع مليار دولار، وهو ليس بالمبلغ الهين - إنه في حجم الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة؟ فمن أجل بُعد واحد مما يحدث في غرب أفريقيا، لماذا لا نستطيع أن نستخدم بعضا منه في مناطق أخرى لها أهمية مساوية في المنطقة؟

وهذا بصراحة، ينطبق على التوصيات الرئيسية والملموسة التي ستصدر عن جلسة اليوم. وهي إنشاء مكتب من أجل غرب أفريقيا. وقد رأينا كلنا الرسالة المتضمنة في الوثيقة S/2001/1128 التي أرسلها إلينا الأمين العام في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل ثلاثة أسابيع، ويقول فيها،

”يشرفني أن أشير إلى رسالتي في ٢٥ حزيران/يونيه، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن نيتي إنشاء مكتب للأمم المتحدة من أجل غرب أفريقيا“.

ومن المقرر أن يبدأ هذا المكتب مزاولة أعماله من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - أي في بحر ١٣ يوما أو نحو ذلك. وإلى الآن، ليس لدينا أي مؤشر على ما إذا كانت الموارد ستأتي في الوقت المناسب لإنشاء هذا المكتب. وأرجو أنه عندما يستجيب السيد فال للتعليقات التي أُدلي بها، قد يزودنا بمعلومات أكثر عن كيفية الحصول على التمويل. وأفهم أن هذا التمويل سيكون من الميزانية العادية. ومع ذلك، فالميزانية العادية دائرة محكمة ومقفلة. ولا موضع للتوسع في الميزانية العادية. وإذا أنشأت برنامجا جديدا، عليك أن تلغي برنامجا في مكان آخر. وهذه هي طريق الاحتفاظ بالميزانية في مستواها الحالي. وبالتالي، إذا كان لنا أن ننشئ مكتبا جديدا في غرب أفريقيا، من أين سيأتي المال اللازم له؟

أعلم أنه في بعض الأحيان يكون هناك عدم ارتياح بالنسبة لمناقشة قضايا تتعلق بالمال في مكان كهذا، ولكن أفضل سبيل لإثبات التزامنا ببعض هذه الأشياء هو بنشر الموارد. فإذا أصدرنا عبارات تقول إننا على استعداد لإنشاء مكتب، و لم نوفر الأرصدة اللازمة له، فبصراحة، كيف يمكن للأفراد أن يستمعوا إلينا؟ هل يستمعوا إلى عباراتنا أم ينظروا إلى الأفعال التي نقوم بها؟ وهنا، أرجو في المرة القادمة - وأعلم أن هناك مناقشة أخرى عن غرب أفريقيا ستجري في ظرف أشهر - أرجو أن يكون لدينا مجموعة من المؤشرات الملموسة، التي يمكن أن نشير إليها والتي تبين مدى التقدم الذي نحرزه كل مرة نناقش فيها غرب أفريقيا، بحيث لا ينتهي بنا الأمر إلى أن نذكر نفس الأشياء التي ذكرناها في المرة السابقة. فنستطيع أن نبرهن بالفعل على أننا نأخذ بضع خطوات إلى الأمام مع كل مناقشة نجريها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سنغافورة على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد فال على إحاطته الإعلامية وأن أقول إننا نرحب بهذه الفرصة لتقييم التقدم المحرز في متابعة تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا.

إلا أنني أود أولا، سيدي الرئيس، أن أشيد بمشاركة مالي وجهودها المتسمة بالعزم في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهنا في مجلس الأمن في سبيل النهوض بالسلام والاستقرار في تلك المنطقة.

يقدم تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات صورة دقيقة ومقنعة للديناميات السياسية في المنطقة وأيضا للجهات الإقليمية الفاعلة، وبعضها يتلاعب بهذه الديناميات. وبينما يستعرض المجلس توصياته، تدرك سلطات بلدي الحاجة للنهوض بنهج إقليمي، ولكنني آمل أيضا أن ندرك جميعا أن

العبء الأساسي يظل منوطا بدول المنطقة سعيا لتحقيق السلام. وينبغي أن نكون متأكدين، أن هناك مشاكل ما زالت قائمة – وقد أشار كثير من زملائي إليها اليوم – ولكنني أعتقد أن من الواضح أيضا أن ثمة بشائر للتقدم، ويمكننا أن نبدأ في رؤية نتائج الجهود المجمعة للأمم المتحدة والتجمعات الإقليمية والجهود الوطنية التي تبذل في محاولة لتحسين الظروف في هذه المنطقة.

تتفق الولايات المتحدة مع تأكيد التقرير على حاجة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تشجيع نهج إقليمي مشترك يساعد دول غرب أفريقيا على معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويسعدنا بصفة خاصة التقدم المحرز في تنفيذ توصية أساسية في التقرير وهي – تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة في غرب أفريقيا مع إنشاء مكتب في المنطقة.

وإننا نتوقع أن يستفيد غرب أفريقيا من تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة مزود بولاية للتركيز على المسائل الإقليمية المشتركة، مثل تحديد العوائق التي تعترض التجارة والنمو الاقتصادي، وإقامة شبكات بين جماعات المجتمع المدني التي تعزز الديمقراطية، ووقف انتشار الأسلحة الصغيرة وتحسين إيصال المساعدات للاجئين. ومن المهم أن يتفادى الممثل الخاص الازدواجية مع العمل الحالي للممثلين الخاصين المسؤولين عن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام أو العمليات التي تقوم بها مكاتب الأمم المتحدة لبناء الديمقراطية في منطقة أفريقيا العربية. وما استمعنا إليه اليوم يبعث فينا شعورا بالطمأنينة.

من المهم أيضا أن يعمل الممثل الإقليمي مع المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف الموجودة في معالجة المسائل المشتركة في حدود ولايته. وهذا من شأنه أن يدعم عمل الممثل ويساعد على ضمان الاستعمال الفعال للموارد،

وإننا نشيد بالأمانة العامة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لالتزامهما بالعمل معا.

وأود أن أدلي ببعض النقاط الموجزة عن الجهود الأمريكية، المبذولة على المستوى الثنائي، وفي العمل مع زملائنا في المجلس، من أجل مساعدة دول غرب أفريقيا على تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة.

إن سياستنا في غرب أفريقيا تقوم على أساس ثلاثة مبادئ: تقديم الدعم لحكومات المنطقة التي تتبع سياسة عدم الاعتداء خارجيا والحكم الرشيد في الداخل؛ دعم العمل الذي يستهدف ردع النظم التي تنخرط في العدوان على جيرانها وتضطهد شعوبها في غرب أفريقيا؛ وتقديم المساعدة الدعم لتعزيز المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لخفض الحواجز التجارية ومكافحة التهديدات عبر الوطنية وتسوية الصراعات.

ومن المقرر أن تنتهي في هذا الشهر عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون؛ وستبدأ عملية التسجيل للانتخابات في سيراليون في كانون الثاني/يناير مع إجراء الانتخابات في أيار/مايو، وسيصدر مجلس الأمن قراره بشأن تجديد أو تشديد الجزاءات المفروضة حاليا على نظام الرئيس تايلور رئيس ليبريا في القريب العاجل. وكل هذه الإجراءات متداخلة مع بعضها. ويتطلب كل منها من المجلس أن يجري تقييما دقيقا إذا ما كانت أهدافه، المبينة في قراراته، قد تحققت. وستستند المواقف الأمريكية على المبادئ التي أبرزتها لتوي. خاصة أن دعمنا لعمل المجلس لردع الدول المنخرطة في العدوان على جيرانها في المنطقة سوف يستمر.

إن الرئيس تايلور رئيس ليبريا ينتهك الحظر الذي فرضه المجلس على استيراد السلاح وحظر تصدير الماس. وما برح يوفر الملاذ للمتمردين المسلحين التابعين للجبهة

المتحدة الثورية الذين يشكل وجودهم في ليبريا تهديدا للسلم في سيراليون وتهديدا لمستقبل الانتخابات. وترتبط الجزاءات المفروضة على نظام الرئيس تايلور مباشرة باستمرار عمليات حفظ السلام في سيراليون في الأشهر القادمة. وبينما يعهد لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بحفظ السلام والمساعدة في الانتخابات، يتعين على المجلس أيضا أن يجرم ويعاقب الأفراد المسؤولين عن استمرار التهديد للسلم وعملية الانتخابات في سيراليون. وفي اعتقادي أننا شهدنا في الشهور الماضية أهمية هذه الجهود المتعددة الأوجه إذا كنا نريد فعلا أن نساعد بلدان المنطقة على تحقيق ما يرغبون فيه من سلم واستقرار.

ونحن نشاطر الأمين العام المساعد فال قلقه الذي أكده إزاء تدهور الأمن مؤخرا في أجزاء من مقاطعة لوفا وفي أماكن أخرى من ليبريا، ونشعر بالأسف الشديد لاندلاع العنف وضياع الأرواح البشرية. كما أنوه في نفس الوقت بتعليقه على تخفيف التوتر نسبيا بين غينيا وسيراليون وليبريا، بفضل الحوار والجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية والضغوط الخارجية الأخرى. ونرحب باستمرار الجهود في هذا الصدد ويسعدنا أن نلاحظ أنه سيعقد مؤتمر قمة للبلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو في بداية العام المقبل. ونأمل أن تتمكن البلدان المشتركة ونحن جميعا من مواصلة استخدام هذه الاتصالات وهذه العملية بغية تعزيز بناء الثقة وإحراز تقدم فعلي في الميدان.

لقد بدأت كلمتي بالثناء على واضعي تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات للنهوض بنهج إقليمي للمشاكل المشتركة التي تواجه غرب أفريقيا. وأود أن أختتم بأن أؤكد أن حكومتي تتفهم أيضا احتياجات الإقليم للمساعدة المستمرة من جانب المجتمع الدولي، وأن الولايات المتحدة ستواصل تقديم دعمها للمنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر أنني أعتزم أن أنتهي من قائمة المتكلمين بكاملها. ومن ثم، فسأعطي الكلمة، بعد أعضاء المجلس، للبلدان الأخرى المسجلة على القائمة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكرك وأهنئك، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. ونحن سعداء للغاية لأن هذه المناقشة تجري تحت رئاسة مالي. ويعد الرئيس كوناري، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أحد حكماء أفريقيا اليوم. ولقد بذل جهودا دؤوبة لا للمساعدة على حل المنازعات الإقليمية فحسب، وإنما أيضا من أجل تعزيز العلاقات بين الجماعة الاقتصادية، المنظمة دون الإقليمية، والأمم المتحدة. وتعتبر هذه العلاقة اليوم بحق نموذجا ومرجعا للعلاقات الأخرى بين المنظمة والهيئات الأخرى دون الإقليمية.

وأود أن اشكر أيضا الأمين العام المساعد للشؤون السياسية السيد ابراهيما فال، الذي قدم لنا مرة أخرى بأسلوب واضح جدا العناصر الرئيسية لديناميات منطقة غرب أفريقيا الفرعية. فبعد الاستماع إلى بيانه أصبح وضع نهج إقليمي متماسك أكثر وضوحا.

في ختام المناقشة سيدلي سفير بلجيكا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، وفرنسا تؤيد ذلك البيان تأييدا تاما. ولذلك سأقتصر على بضع ملاحظات، لا سيما في ضوء ما قلتموه توا، سيدي الرئيس.

أولا وقبل كل شيء، تندرج بين التحديات التي تواجه غرب أفريقيا ثلاثة تحديات ذات بعد دون إقليمي. الأول هو انتشار الأسلحة الصغيرة، والثاني هو عودة وإعادة اندماج اللاجئين والمشردين، والثالث هو نزع سلاح القوات

شبه النظامية. وعلى سبيل المثال، يوجد ٤٠ ٠٠٠ مقاتل ليبري يفترض أنهم موجودون في كوت ديفوار وبوركينا فاسو وغامبيا وغينيا. ومن ثم ينبغي مواجهة هذه التحديات الثلاثة على المستوى دون الإقليمي.

ويعلم غرب أفريقيا جيدا أن بوسعه في التصدي لهذه المشاكل أن يعتمد على منظمة اجتازت الاختبار والتجربة، وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي وقفها الطوعي المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مثال يُحتذى به الآن في سائر أرجاء أفريقيا والعالم. ومن الأمثلة الأخرى وساطتها في أزمة اتحاد نهر مانو. إذ بفضل الجهود الدؤوبة من جانب الجماعة والرئيس كوناريه، سيلتقي رؤساء الدول الثلاث معا في كانون الثاني/يناير. ومن ثم يتطلب تعزيز النهج دون الإقليمي فوق كل شيء تعزيز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقد أدت دورا تمهيديا فعالا في هذا الصدد البعثة المشتركة بين الوكالات الموفدة إلى ١١ بلدا في غرب أفريقيا في أذار/مارس الماضي، برئاسة إبراهيما فال والتي ضمت ممثلين للأمانة العامة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي. وبدأ مجلسنا تنفيذ توصيات البعثة في الشهر الماضي بالموافقة على إنشاء وظيفة ممثل خاص للأمين العام لغرب أفريقيا. وسيتحدد نجاح مكتب الممثل الخاص بناء على قدرته على العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة.

أما عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فمن المفيد للمكتب الإقليمي أن يساعد على إقامة مراكز مراقبة إقليمية للإنذار المبكر وأن يدعم مجلس الحكماء. وفي سياق الوقف المفروض على الأسلحة الصغيرة، سيكون من الأمور القيّمة أن يساعد المكتب في تعزيز برنامج التنسيق والمساعدة من أجل تحقيق الأمن والتنمية.

أما عن اتحاد نهر مانو، فلابد من أن يدعم المكتب الإقليمي تنفيذ تدابير بناء الثقة التي قررها الوزراء الثلاثة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. ويمكن إقرار مزيد من تدابير بناء الثقة في مؤتمر القمة القادم لرؤساء الدول المقرر عقده في كانون الثاني/يناير. وعلى الصعيد دون الإقليمي، يتطلب اتحاد نهر مانو اهتماما خاصا. وقد تكون الحالة آخذة في التحسن في سيراليون، حيث تقرر إجراء الانتخابات في أيار/مايو، ولكن الحالة في ليبريا ما زالت مأساوية. والبلدان الثلاثة مترابطة ترابطا وثيقا.

و لم يتم بعد تنفيذ التوصيات التي يتضمنها تقرير فال على الوجه الكمل. ولابد من اتخاذ مزيد من القرارات فيما بعد. ونرى أنه يجب أن يحظى أحد المجالات، وهو نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، باهتمام خاص. فعليه يتوقف الاستقرار في كافة أرجاء هذه المنطقة دون الإقليمية. كما يجب إيلاء شيء من التفكير لكيفية زيادة المشاركة من جانب جيوش غرب أفريقيا في عمليات حفظ السلام.

هذه مجرد مجالات قليلة من بين التي يجب التمعن فيها أكثر من ذلك. وعملنا بعيد عن الاكتمال، وسوف يتعين أن يعود المجلس إلى تناول هذه المسألة في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لوفدي.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): وأود أنا أيضا في البداية أن أشكركم يا سيدي على عقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس بشأن غرب أفريقيا. ومن الملائم أن نناقش النهج الإقليمي إزاء غرب أفريقيا خلال رئاسة مالي لمجلس الأمن.

كما أود بالنيابة عن وفدي أن أعرب عن التقدير لرئاسة الرئيس كوناريه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويشعر وفدي بالامتنان للأمين العام المساعد فال للعرض البالغ التفصيل الذي قدمه هذا الصباح بشأن متابعة البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب إفريقيا التي ترأسها في آذار/مارس.

وسوف تدلي بلجيكا، بوصفها رئيسا للاتحاد الأوروبي، لاحقا ببيان في هذه المناقشة، تؤيده أيرلندا تأييدا كاملا.

وقد أشار تقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا في أيار/مايو الماضي لإمكانية انتشار دينامية تداعيات عدم الاستقرار من بلد إلى آخر في هذه المنطقة دون الإقليمية. ولهذا السبب فإنه اشتمل على طائفة متنوعة من التوصيات، بما فيها إقامة مكتب إقليمي للأمم المتحدة. ونوه التقرير بصفة خاصة بقيمة تعزيز التعاون على الصعيد دون الإقليمي للنهوض بالمصالحة الوطنية وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وتؤيد أيرلندا بحرارة مفهوم تعزيز مؤسسات التعاون بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، وما ينبثق عن ذلك من إدراج هذا الهدف في النهج المقرر أن تعتمدها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المنطقة دون الإقليمية. فمن المواضيع الأساسية في اتفاق كوتونو بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ دفع عجلة التنمية الإقليمية قدما للأمام. والتعاون الإقليمي نهج معقول للغاية من الوجهة الاقتصادية والسياسية والإنمائية، وهو فكرة لتشكيل المستقبل، وتؤيده أيرلندا بحرارة.

ولهذا السبب يعتبر وفدي قرار الأمين العام بإنشاء مكتب للأمم المتحدة لغرب أفريقيا حدثا بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة لهذه المنطقة دون الإقليمية، بل بالنسبة للدور الأوسع نطاقا الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية في أفريقيا وخارجها.

وسوف تكون لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي مهام محددة تتعلق بالاتصال مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو ومساعدتهما، حسب الاقتضاء. وترى أيرلندا أنه يجب أن تؤدي جميع المؤسسات ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة أدوارا يعزز كل منها الآخر على جميع المستويات في التصدي للتحديات التي تواجه بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تأخذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بنهج متكامل إزاء التجارة والتنمية والمسائل الأخرى. ويمكن أيضا أن يكون من الأهمية بمكان الدور الذي يقوم به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، وعلاقته باستراتيجيات خفض الفقر والتخفيف من وطأة الديون. ويؤيد وفدي التوصية الواردة في التقرير المشترك بين الوكالات بشأن غرب أفريقيا بأن تستعرض المؤسسات المالية الدولية الشروط المتصلة بترتيبات التمويل للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو التي تعاني الفقر. ونرحب بتقرير البنك الدولي عن استراتيجية التنمية المتكاملة في غرب أفريقيا.

ويلاحظ التقرير المشترك بين الوكالات حقيقة بالغة السوء وهي انتشار الفقر في هذه المنطقة دون الإقليمية، حيث يعيش نحو ٥٠ في المائة من السكان على أقل من دولار واحد في اليوم. وقد دعا الأمين العام في تقريره عن منع نشوب الصراعات إلى أن تركز المساعدة التعاونية الإنمائية على إنقاص عوامل الخطر الهيكلي. وفي رأينا أن عامل الخطر الأول هو الفقر، والتعاون الإنمائي الذي يركز بشكل واضح على استئصال شأفة الفقر هو أقوى الوسائل

التي تحت تصرف المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية الطويلة الأجل للصراع وتعزيز السلام.

وتوفر بلدان اتحاد نهر مانو أوضح مثال على أن الروابط الإقليمية لا تشكل فقط لب المشاكل السياسية والإنسانية التي نكبت بها هذه المنطقة دون الإقليمية على السواء، بل إنها تعطي أيضا المفتاح لحل تلك المشاكل ذاتها. ويتسم الصراع بين بلدان منطقة نهر مانو بكثير من المشاكل التي يتطرق إليها تقرير البعثة بالتفصيل، وهي الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية كالماس، والتشريد الداخلي على نطاق هائل والمشاكل الحادة المتعلقة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ، وانتشار الأسلحة الصغيرة، ومستويات الإيذاء الجنسي المروعة. ومن الأمور المحورية أيضا أن البلدان الثلاثة تعاني من الفقر المدقع.

ومع ذلك، فثمة بوادر على الجانب الآخر لهذه العملة في نطاق اتحاد نهر مانو ، من قبيل الدور الإيجابي الذي يؤديه المجتمع المدني الإقليمي. ويخطر بالبال في هذا الصدد الشبكة النسائية للسلام التابعة لاتحاد نهر مانو. وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور على قدر بالغ من الإيجابية.

وبالرغم من المسائل التي ما زالت مثارا للقلق داخل اتحاد نهر مانو، وأجدرها بالذكر تصاعد القتال مؤخرا في ليبريا، لا شك في أنه قد تم إحراز تقدم كثير في عملية سلام سيراليون. وفي هذا تأييد لصحة النهج الثنائي المسار المتمثل في نشر بعثة الأمم المتحدة بقوة في سيراليون وفتح الحوار السياسي مع الجبهة المتحدة الثورية. كما أدى فرض الجزاءات المحددة الهدف على حكومة ليبريا حتى تقطع صلاتها بشكل مقنع مع الجبهة المتحدة الثورية أيضا دورا في هذا السبيل.

إن الفترة السابقة لانتخابات أيار/مايو في سيراليون ستكون الفترة الحاسمة التي نود أن نشهد فيها التسييس الكامل للجبهة المتحدة الثورية، ونبذها التام للعمل العسكري كوسيلة لتعزيز غاياتها.

وكان هناك أيضا تقدم نشأ من اجتماعات الشبكة الأمنية المشتركة لاتحاد نهر مانو. ووفد بلادي يتطلع بصفة خاصة إلى اجتماع رؤساء دول وحكومات بلدان اتحاد نهر مانو، الذي سينعقد في كانون الثاني/يناير.

لقد كان عنصر نزع السلاح في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في سيراليون ناجحا جدا، بإتمامه نزع سلاح ٣٦ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين منذ أيار/مايو. وقد أثار الأمين العام المساعد، فال، اهتماما كبيرا في تقرير أيار/مايو، فيما يتعلق بأهمية برنامج إعادة الدمج. ووفد بلادي يوافق على إشارة الأمين العام المساعد هذا الصباح إلى ضرورة أن يحظى هذا البرنامج بدعم كامل من المجتمع الدولي.

وفي ختام ملاحظاتي، أود أن أذكر بأن تقرير أيار/مايو الماضي الذي أعدته البعثة يؤكد أن سوء الإدارة وانتهاكات حقوق الإنسان كانت ضمن الأسباب الرئيسية للصراع في المنطقة، وأن بُعد حقوق الإنسان يجب أن يشكل جزءا من جميع الأنشطة الرامية إلى دعم برامج منع الصراعات وإدارتها وحسمها على الصعيدين دون الإقليمي والوطني. ووفد بلادي يؤيد مخلصا هذا المنظور، ويتطلع إلى إدماجه في عملنا المشترك في المستقبل.

السيد الرئيس، يتطلع وفدنا إلى العمل معكم بشأن مشروع البيان الرئاسي الذي يعده وفدكم حاليا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أيرلندا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن انضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الرئاسة على مبادرتها بعقد هذه الجلسة. كما نشكر وفد كولومبيا على مساهمته بمواد تكميلية مفيدة في مناقشة اليوم. ووفد بلادي ممتن للأمين العام المساعد، السيد فال، على مقدمته الشاملة لمناقشتنا.

في السنوات الأخيرة، حتمت الطبيعة المتعددة الأبعاد للأزمات، والترابط والتفاعل الوثيقين بين الصراعات في المنطقة دون الإقليمية، ضرورة وجود استراتيجية شاملة، منسقة ومتكاملة للتصدي للتحديات المتعددة التي تواجه غرب أفريقيا. وقد خلص المجتمع الدولي إلى أن هذه التحديات لا يمكن التصدي لها بفعالية بمعزل عن بعضها بعضا، وأنه من الضروري اتباع نهج شامل للاستجابة لها.

ونحن نقدر كل التقدير بعض المبادرات المهمة التي اضطلع بها الأمين العام في هذا المجال في سنة ٢٠٠١، بما فيها إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا. وهذه المساعي، في رأينا، تمثل خطوات مهمة في سبيل إيجاد قوة داعمة في المنطقة، لضمان التنفيذ الفعال للنهج الشامل دون الإقليمي لمعالجة المشاكل المتعددة الجوانب في غرب أفريقيا. فتلك المشاكل عديدة ومتعددة الأبعاد وشائكة: منع الصراع، وحفظ السلام، وبناء السلام، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، فضلا عن تنفيذ الجزاءات، وهذا قليل من كثير. وجميع هذه المجالات تتطلب اهتماما متزايدا من مجلس الأمن ودعما منسقا ملائما من المجتمع الدولي للجهود الإقليمية والوطنية.

والأمم المتحدة تؤدي بالفعل دورا بارزا في المنطقة دون الإقليمية، وبالذات في بلدان اتحاد نهر مانو، بدعمها جهود السلام في سيراليون من خلال بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وأوكرانيا تفخر بارتباطها بعملية حفظ السلام هذه، التي اجتازت حتى الآن بنجاح الاختبار الذي تمر به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما تعمل الأمم المتحدة بنشاط مع غينيا - بيساو لدعم جهودها لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومع ذلك، ما زال في انتظارها عدد من التحديات، وقد أشار إليها السيد فال بالتفصيل في وقت سابق.

وكما أكد جميع المتكلمين اليوم، فلا يمكن إنكار حقيقة أن وجود شراكة فعالة بين مجلس الأمن والجهات الفاعلة دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يكتسب أهمية حاسمة في تطبيق النهج الإقليمي على إدارة الصراع في غرب أفريقيا، ويمكن للمجتمع الدولي، بل ويتعين عليه، أن يدعم ويساعد أنشطة ومبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبخاصة تلك المتعلقة ببناء القدرات، واستحداث آليات للإنذار المبكر ومنع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام وما إلى ذلك.

وأوكرانيا تؤيد بقوة قرار الأمين العام بإنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. ونأمل في أن تسهم أنشطة المكتب بفعالية في العمل الذي يضطلع به مجلس الأمن لزيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات والشركاء دون الإقليميين، في تنفيذ نهج إقليمي متكامل وشامل بمعنى الكلمة، يرمي إلى النهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مالي.

في بياني الاستهلالي، وجهت الانتباه إلى حقيقة أن مناقشة اليوم تتوافق مع الاجتماع الذي تعقده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في داكار، وأكدت على الحاجة العاجلة إلى تدابير لتحويل النتائج التشغيلية التي

خلصت إليها البعثة المشتركة بين الوكالات، إلى عمل ملموس.

وفي هذه المرحلة، أود أن أثير نقاطا أربع يرى وفد بلادي أنها تستحق اهتماما خاصا في إطار مناقشة اليوم.

أولا، هناك حاجة عاجلة إلى وضع نهج شامل إقليمي ومتكامل للبحث عن حلول دائمة لأكثر الاحتياجات والمشاكل إلحاحا في غرب أفريقيا. وقد أدرك زعماء منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، في وقت مبكر، أن نهج كل بلد على حدة، لم يسمح بفهم تعقدات التحديات الكثيرة التي تواجهها غرب أفريقيا. وكان تقرير فال تأكيدا أتى في وقته المناسب على هذه الحقيقة، لأنه يقرر بوضوح أن المشاكل التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية ليست قضايا وطنية فحسب، بل هي أيضا قضايا عبر وطنية، وتداعيات الصراع في سيراليون تشهد على هذه الحقيقة بكل وضوح. ومن نافلة القول أن فعالية هذه الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة التي لا تهدف إلا إلى استكمال النهج الوطني وتقريب الأمم المتحدة من الواقع في الميدان - تتوقف على الدعم الذي سيقدمه مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، نعرب عن خالص امتناننا للأمين العام على إنشائه مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. وسيكون هذا القرار إسهاما مفيدا في تعزيز وعي مجلس الأمن بالديناميات الإقليمية، وفي تحسين زمن استجابته، وتطوير شراكة فعالة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية. لذا، أريد أن أؤكد للأمين العام على الدعم الكامل من السلطات في المنطقة دون الإقليمية، في تنفيذ الولاية التي عهد بها إلى المكتب.

وأريد أيضا أن أنوه وأرحب بحقيقة أن برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز والاتحاد الأوروبي أنشأ بالفعل نهجا إقليميا لغرب أفريقيا.

النقطة الثانية التي أود أن أثيرها هي أن الحاجة الماسة إلى إيجاد حل لأزمة اللاجئين والمشردين في غرب أفريقيا تفترض سلفا ضرورة اتخاذ التدابير الملائمة. وفي هذا الصدد، نرى من الأساس كفالة إمكانية الوصول الآمن إلى المتأثرين بالصراعات، وتعزيز الظروف المؤاتية لعودتهم إلى مناطق مأمونة في بلدانهم الأصلية، وفي هذا السياق، نشجع تعزيز وجود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في غينيا وليبريا. كما نحث المجتمع الدولي على تزويد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالدعم اللازم، حتى توفر المساعدة للأشخاص المتأثرين بالصراع في المنطقة دون الإقليمية.

ومع ذلك، تظل الحقيقة هي أن الحل الدائم لأزمة اللاجئين والمشردين يكمن في التسوية النهائية للصراعات. ولن أكرر هنا الإشارة إلى المبادرات والإجراءات التي أقدمت عليها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل هذه الصراعات. وسأقتصر على تأكيد التزام الجماعة الاقتصادية بإعطاء الأولوية، عن كل مناسبة، لإيجاد حل سياسي شامل.

ثالثا، إن الهدف الذي يتوخاه كل بلد من بلدان غرب أفريقيا دون الإقليمية هو أن يبني من الداخل ومن الخارج إطارا سياسيا واقتصاديا تتوفر له مقومات البقاء ويقوم على أساس تعزيز وتوطيد سيادة القانون، والنهوض بسياسة سليمة للتعليم والصحة ومكافحة الفقر - وهو ما يعني بإيجاز ممارسة الحكم الرشيد. ويستحق هذا الهدف الدعم من المجتمع الدولي ومن الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، من الضروري تعزيز القدرات المحلية في مجال منع اندلاع الصراعات وتقديم المساعدة التي تحتاج إليها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل

تشغيل آليتها الخاصة باتقاء الصراعات واحتوائها وحسمها إذا اندلعت، ولحفظ السلام وصون الأمن. ومن الضروري أيضا مساعدة الجهود الإنمائية لبلدان تلك المنطقة دون الإقليمية ودعم عمليات تكاملها.

رابعا، من الضروري بشكل عاجل تحسين الاتساق في عمل مجلس الأمن والهيئات الحكومية الدولية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الذي يجري الاضطلاع به في غرب أفريقيا. ومن الأهمية بمكان اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية التعاون والتنسيق بين الهيئات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة القادرة على أن يكون لها تأثير إيجابي على الحالة في غرب أفريقيا وتحقيقا لهذه الغاية، يمكننا أن نتوخى إنشاء آليات مشتركة تعمل على التأكد من أن الإجراءات والقرارات التي تتخذ من جانب تلك الهيئات ومجلس الأمن يكمل ويعزز بعضها بعضا، مع الاحترام الكامل لنطاق الولاية الخاصة لكل من تلك الهيئات ولمجلس الأمن.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): نظرا لضيق الوقت، اسمحوا لي بأن أعرض عددا من النقاط المحددة، التي نرى أهمية في إبرازها حول الموضوع الذي نحن بصدده.

أولا، تمثل البعثة التي قرر الأمين العام إيفادها برئاسة السيد ابراهيم فال إلى غرب أفريقيا في آذار/مارس من هذا العام نقلة نوعية في أسلوب تعامل الأمم المتحدة مع المشكلات الأمنية والسياسية والاجتماعية والإنسانية المتعددة والمترابطة التي تتعدى آثارها الحدود التقليدية للدول الواقعة في هذه المنطقة، وتؤثر بالسلب على أمن واستقرار الإقليم برمته. ومن هذا المنطلق فإننا نود أن نسجل تقديرنا للأمين العام وللسيد ابراهيم فال على الجهود المتميزة التي قاما بها وعلى مجموعة التوصيات القيمة التي تضمَّنها تقرير البعثة، ونأمل أن تمثل هذه التوصيات القاعدة التي ستنطلق منها مساعي المنظمة الدولية بأجهزتها المعنية - كل في مجال اختصاصه وفي نطاق صلاحياته - لتقديم كل الدعم الممكن لدول غرب أفريقيا، فرادى ومجتمعة، من أجل معالجة التحديات التي تواجهها في مختلف الميادين.

ثانيا، تعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الإطار الإقليمي الرئيسي الأكثر شمولية لمعالجة التحديات العابرة للحدود التي تعاني منها دول المنطقة. ومن ثم فإننا نرى أن كافة الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة لمساعدة الإقليم يجب أن تتم من خلال التشاور الوثيق مع تلك الجماعة وبحيث تنصب على تناول الاحتياجات العاجلة وطويلة الأمد التي حددتها هذه المنظمة بمعرفتها. ونحن نتشجع في هذا الصدد مما جاء في الفقرة ٦٩ من تقرير البعثة والتي عكست الإقرار بمحورية هذه النقطة. ونرجو أن يمثل مكتب الأمم المتحدة الجديد لغرب أفريقيا الذي سيتم إنشاؤه اعتبارا من كانون الثاني/يناير المقبل نقطة الاتصال الدائمة التي يمكن من خلالها التعرف على أولويات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلورة البرامج المحددة التي سيتم وضعها للمساهمة في تنفيذها.

ثالثا، لقد كانت الأزمة التي تتعرض إليها سيراليون في طليعة المشكلات التي عانت منها منطقة غرب أفريقيا، ومن ثم فإن التوصل إلى تسوية نهائية وشاملة لهذا النزاع يجب أن يظل على رأس أولويات المجتمع الدولي في الفترة المقبلة. وعلى هذا الأساس، ونحن نقترب من موعد انعقاد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في البلاد في أيار/مايو المقبل، فإننا نرجو أن ينظر مجلس الأمن بجدية في توسيع حجم المكون العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون عن حجمه الحالي المصرح به بموجب القرار ١٣٤٦ (٢٠٠١)

على النحو الذي يمكن للأمم المتحدة فيه الحفاظ على الأمن في كافة أنحاء البلاد، وتوفير الظروف الملائمة التي تسمح بإجراء هذه الانتخابات في مناخ حر ونزيه وآمن. ونود أن ننتهز هذه المناسبة للتأكيد في المقابل على أن تنظيم وعقد هذه الانتخابات لن يكون نهاية المطاف. فقد رأينا من قبل أن الوضع في سيراليون معرض للتدهور في أي لحظة حتى في أفضل الظروف التي كنا نتفاءل فيها بسير عملية السلام. ولذلك فإننا نرجو أن يبتعد المجلس تماما عن أي تفكير يرمي إلى تقليص حجم أو مهام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بل والعمل على تطبيق المفاهيم التي سبق أن اتفق على أهميتها في إطار ما يعرف بعبارة ''لا خروج دون استراتيجية''.

رابعا، في نفس الوقت يجب أن يولي المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام بالعناصر الأخرى التي ينبغي تنفيذها للوصول بعملية السلام في سيراليون إلى نهايتها المنشودة. ولذلك فإننا نناشد الدول والمؤسسات المانحة أن تساهم بسخاء في تمويل ميزانية المحكمة الخاصة لسيراليون حتى يتسنى لها الاضطلاع بنشاطها وإنجاز ولايتها في أسرع وقت. كما نطالب بمضاعفة المساعدات المقدمة لتنفيذ برنامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم خاصة وأن الأمين العام قد أوضح في تقريره الأخير حول سيراليون في أيلول/سبتمبر الماضي أن العجز في الصندوق الاستئماني المشكل لتمويل عملية إعادة إدماج هؤلاء المقاتلين في الحياة المدنية قد وصل إلى نحو ٣٣ مليون دولار.

خامسا، تشكل الجهود القائمة لتحسين العلاقات بين دول اتحاد نهر مانو وبناء الثقة بين حكوماتها شرطا أساسيا، ليس فقط لاستعادة الأمن والاستقرار في سيراليون، وإنما أيضا للحيلولة دون تجدد الأزمة الإنسانية المروعة التي نشبت على الحدود المشتركة بين سيراليون وغينيا وليبريا في نهاية العام الماضي. وفي الوقت الذي نرحب فيه بالمساعي التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتوفيق بين الدول الثلاث وعقد اجتماع قمة يجمع بين الرؤساء الثلاث، فإننا نود أيضا أن نشير إلى أن الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في المنطقة يجب أن تساهم في خدمة ذات الهدف. فلا يمكن أن نحافظ على السلام في سيراليون دون أن نبقي على حظر السلاح والماس المفروض على الجبهة الثورية المتحدة. ولا يمكن أن نعمل على الحيلولة دون نزوح موجات جديدة من اللاجئين إلى أراضي غينيا دون قطع الدعم الذي تحصل عليه كافة المجموعات المسلحة العاملة في المنطقة. ولا يمكن أن نتأكد من أن ليبريا قد امتثلت للمطالب التي حددها قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) دون ان نضع آلية محددة للتحقق من مدى تجاوبها مع هذه المطالب.

وفي هذا الصدد يرى وفد مصر أن أنسب طريق للقيام بما سبق يتمثل في إحياء الجهود التي هدفت إلى إنشاء ونشر قوة عسكرية فاصلة تابعة للجماعة الاقتصادية على حدود الدول الثلاث، أو النظر في المقابل، في إمكانية توسيع التواجد العسكري للأمم المتحدة في المنطقة ليشمل مراقبة هذه الحدود على النحو الذي أوصت به الفقرة ٨٧ من تقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات.

سادسا وأخيرا، تضمن تقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات عددا آخر من التوصيات التي تتعلق بتعزيز القدرات الذاتية للجماعة الاقتصادية وتطوير استراتيجية تنموية شاملة لغرب أفريقيا، والدفع بجهود بناء السلام في المنطقة وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد في دولها. وفي الوقت الذي نرحب فيه بهذا التوجه المتناسق والمتكامل من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة لدعم المنطقة، فإننا نود أن نؤكد أيضا على ضرورة احترام التوازنات الدقيقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأجهزة التي لها اختصاص أصيل، كل وفقا لولاياتها وسلطاتها التشريعية، في

الإشراف على أي نشاط يمكن أن تقوم بـه الأمـم المتحـدة لتنفيذ توصيات البعثة ومتابعته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي دويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة، تركيا وقبرص ومالطة، تؤيد هذا البيان.

أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة بشأن غرب أفريقيا. وأننا نرى أن اتباع نُهج إقليمي ليس مفيدا فحسب ولكنه ضروري عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع غرب أفريقيا، بالإضافة إلى الجلسات التي يعقدها المجلس بشأن حالات وطنية معينة. وهذا النُهج الإقليمي ضروري إذا أردنا التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة، والتي تشمل نزع سلاح القوات غير النظامية، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وعودة وتوطين اللاجئين والمشردين داخليا.

وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لهذه المنطقة. فقد ظل الاتحاد خلال أكثر من ٢٠ سنة ينفِّذ نُهجا إقليميا فيما يتعلق بغرب أفريقيا في إطار اتفاقيات لومي، وهو نهج تم تعزيزه بقدر كبير منذ التوقيع على اتفاق كوتونو.

وكانت الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل بشأن غرب أفريقيا إحدى نتائج بحث بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بقيادة الأمين العام المساعد إبراهيما فال. ويرحب الاتحاد بحقيقة أن العمل مستمر في ذلك الاتجاه وأن الأمم المتحدة قررت إقامة مكتب إقليمي في داكار. ونأمل في أن يتم تنفيذ هذه الخطة سريعا وأن يبدأ المكتب عمله في أقرب وقت ممكن.

ونحن مقتنعون بأن هذا المشروع، مع وجود ممثل خاص للأمين العام يتمتع بالمهارة والحيوية في القيادة، سيؤتي ثماره قريبا. ونرى أن مما له أهمية خاصة أن تكون للمكتب علاقات وثيقة ودائمة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. والواقع أن اتباع الأمم المتحدة لنُهج إقليمي يتطلب تفاوتا وثيقا مع المنظمات الإقليمية.

وقد مزقت غرب أفريقيا سنوات من الصراع، وتشريد السكان والركود الاقتصادي. وعانت المنطقة، كما أنها ما زالت تعاني، بعض أسوأ الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي شهدها العالم المعاصر. وبالرغم من ذلك كان هناك عدد من التطورات المبشرة في الآونة الأخيرة، أحدها الدور الإيجابي الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية.

لقد نجحت الأمم المتحدة في نشر قواتها تدريجيا في سيراليون. وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يحرز تقدما منتظما، وقد حُدِّد موعد للانتخابات في أيار/مايو ٢٠٠٢. وبالمقارنة بالحالة قبل بضعة أشهر فقط، فإن هذه تطورات مشجعة وباعثة للأمل. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة. فالجبهة المتحدة الثورية لا تزال تحتل أجزاء من الإقليم، وهناك، للأسف، بعض المصاعب فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجزء الشرقي من البلد.

وفي ليبريا، لا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره القلق إزاء الحالة الأمنية ويعتبر استئناف القتال في شمال البلد تطورا مقلقا للغاية. وفي غينيا يراقب الاتحاد الأوروبي الحالة الداخلية عن كثب، وخاصة الاستفتاء المثير للجدل للغاية الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والانتخابات

المقبلة. وينبغي للممثل الخاص للأمين العام أن يضطلع، على سبيل الأولوية، بجهود تشمل جميع رؤساء بلدان اتحاد نهر مانو بغية ضمان استمرار الحوار الذي بدأ في آب/أغسطس.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في المنطقة. وأهم عملية حفظ سلام للأمم المتحدة يجري القيام بها في سيراليون. وقد فُرضت جزاءات على الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون وعلى ليبريا. والاتحاد الأوروبي يؤيد تماما أنظمة الجزاءات تلك وقد اتخذ الخطوات اللازمة لضمان تطبيقها بصرامة.

وعلى جبهة أخرى مختلفة تماما عن تطبيق الجزاءات، يقدم الاتحاد الأوروبي – كما ذكرتُ في بداية بياني – مساعدة كبيرة لغرب أفريقيا. وإذا كان المجلس سيصبر عليَّ قليلا، أود أن أتوسع في هذا الصدد.

إن استراتيجية الاتحاد الأوروبي للمساعدة فيما يتعلق بالمنطقة قد ركزت بصفة رئيسية على الهدف العام المتمثل في دعم عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي والاندماج التنافسي للمنطقة في الاقتصادي العالمي. وقد حُدِّدت المجالات التالية باعتبارها ذات أولوية: تقديم الدعم المؤسسي للمنظمات الإقليمية؛ وتعزيز آليات التكامل؛ وإدارة الموارد المشتركة؛ وتطوير الشبكات الإقليمية للنقل والاتصالات؛ والبحث؛ وتوطيد حكم القانون؛ وإدارة الصراعات. وهاتان الأولويتان الأخيرتان، بالذات، تقرران جهود الأمم المتحدة نفسها.

وكان يُجرى حوار خاص مع المنطقة من خلال المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. ويحتفظ الاتحاد بعلاقات خاصة مع هذه الهيئات الثلاث. وقد خُصِّص منذ إبرام اتفاقية لومي، ما يبلغ مجموعه ٩٠٥ ملايين يورو للمنطقة. وتعززت هذه الجهود بجهود الممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي لغرب أفريقيا، السيد هانز دالغرين، الذي مكننا جهوده وزياراته الدورية للمنطقة من متابعة أنشطتنا وتعزيزها، وإعادة تحديد معاييرها حيثما دعت الحاجة. والممثل الخاص، في اضطلاعه بولايته، يركز بوجه خاص على الحوار الوثيق مع الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية الأخرى.

سيدي الرئيس، إن قراركم المتعلق بعقد جلسة إحاطة مع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الأسبوع الماضي، تتناول بصفة خاصة موضوع الأطفال والصراع المسلح في إطار السلم والأمن الإقليمي في غرب أفريقيا، كان مبادرة ممتازة. فاليونيسيف تضطلع بدور كبير في بناء السلام، ولا سيما من خلال عملها في تجريد الأطفال من السلاح، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع، وفي عنايتها بالأطفال الذين يعانون من صدمة الحرب.

سيدي، إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع الاهتمام اقتراحكم المتعلق بإقامة آلية مشتركة، لأن هذه الآلية تمكن من المزيد من الاتساق في أنشطة مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة التنفيذية. وهناك فعلا حاجة واضحة إلى تعاون أوثق بين مجلس الأمن – الذي غالبا ما يتخذ تدابير حفظ السلام الأولية، وخاصة المتعلق بعمليات حفظ السلام – ووكالات الأمم المتحدة للمعونة والتعمير والتنمية، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إننا ندعم دون تحفظ النهج الإقليمي لمجلس الأمن تجاه غرب أفريقيا ونشجع المجلس على تطوير هذا النهج بموازاة تعامله مع الحالات المحددة التي تحال إليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بلجيكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بنونه (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بالرغم من أن الوقت متأخر يا سيدي، لا يمكنني أن أحرم نفسي من متعة إبلاغكم بمدى سعادة الوفد المغربي أن يراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر. انه بالطبع حدث يتوج عضوية المجلس الممتدة عامين، شهدنا جميعا خلالهما استعدادكم للعمل وحكمكم السليم.

لقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به صباح اليوم صديقي السيد إبراهيم فال، الذي تبنى منذ البداية خطة إنشاء مكتب للممثل الخاص للأمين العام المعني بغرب أفريقيا. وإنني على ثقة بأنه سعيد بقدر سعادتنا لرؤية هذه الخطة تؤتي ثمارها.

لقد التزمتم بوعدكم، سيدي الرئيس، لجميع الوفود الأفريقية، وجعلتم من كانون الأول/ديسمبر شهرا تدرج فيه القضايا الأفريقية في جدول أعمال المجلس تكرارا وتلقى فيه الاهتمام الذي تستحقه.

ولا يفوتني أن أهنئ السفيرة مينونيت باتريشيا دورانت، ممثلة جامايكا، على الأسلوب الذي أدارت به عمل مجلس الأمن الشهر الماضي.

واليوم يركز نقاش المجلس على غرب أفريقيا، وهي منطقة دون إقليمية ارتبطت بها المغرب عبر تاريخها من نواح عديدة – إنسانية واقتصادية وسياسية وثقافية – وأنشأنا معها شبكة غنية جدا من العلاقات. ولهذا السبب أرادت المملكة المغربية مخاطبة مجلس الأمن في هذا النقاش: فكما كنا دائما، نحن نشاطر غرب أفريقيا وشعوبها الطموح المشروع في حياة أفضل. ونحن نرى أن عقد جلسة مجلس الأمن هذه تحت رئاسة مالي هو أمر مبشر بالخير، حيث سيعمل كثيرا في دفع عجلة هذه الخطط إلى الأمام.

وننوه بتقرير البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا (S/2001/434) التي زارت المنطقة دون الإقليمية في آذار/مارس من العام الحالي. والتقرير على درجة عالية من الجودة، ويعكس نهجا جديدا للأمم المتحدة تجاه المشاكل دون الإقليمية في أفريقيا. ولقد أجرت البعثة تشخيصا كاملا ودقيقا للحالة في المنطقة دون الإقليمية وحددت الأسباب الأساسية للصراعات التي تصيب غرب أفريقيا ببلواها، بكل عواقبها الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. ويمكن لهذا الوضع الخطير أن يهدد احتمالات التنمية ومستقبل شعوب المنطقة. فهو يتطلب من المجتمع الدولي أن يضع استراتيجية تشمل جميع العوامل الإقليمية المرتبطة بذلك، ويتمخض عنها دعم مادي ومالي كبير.

إننا على اقتناع بأن مثل هذه الاستراتيجية سوف تساعد في تجنب تفاقم الحالة وانتشار انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار. كما أن من شأنها مساعدة الدول المعنية في تنفيذ التدابير اللازمة لتعزيز السلم والاستقرار وتحسين تشغيل مؤسساتها وأساليب حكمها. وتتطلب الحقائق التاريخية والعرقية والاقتصادية اتخاذ تدابير عاجلة لمنع تفجر الوضع عبر كل أنحاء هذه المنطقة دون الإقليمية، ولاسيما حول بلدان اتحاد نهر مانو.

وأثناء عمل البعثة المشتركة بين الوكالات شدد رؤساء الدول أو الحكومات بالإجماع على منع نشوب الصراعات وعلى تسويتها في إطار إقليمي بدلا من إطار وطني أو إطار لكل دولة على حدة. وشددوا على إلحاحية معالجة الأسباب الأساسية للصراع. وتشمل التدابير الوقائية المقترحة وقف أنشطة المرتزقة وتجار الأسلحة الصغيرة والمتاجرين بالمواد الخام – وهي مواد كما نعلم الهدف منها إشعال أعمال العنف والمواجهة. ومن شأن هذه التدابير أيضا أن تشجع عملية إعادة الإدماج بهدف تعزيز جاذبية برامج نزع السلاح والتسريح المستمرة حاليا. وتظهر التجربة أن

نقص الموارد الملائمة لمثل هذه البرامج أسهم للأسف في استئناف التوتر والصراع. وستتضمن هذه التدابير أيضا جهودا من المجتمع الدولي لتشجيع التنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة من خلال مشاريع مجدية تأخذ في الحسبان الحاجة إلى أسواق أكبر.

إن المآسي الإنسانية الناتجة عن تجنيد الأطفال للحرب وصورة جيل بأكمله من الشباب الجريح والمصاب بصدمة للأبد تتطلب أن نعمل كل شيء ممكن لإنشاء آليات للرصد بحيث لا تتكرر هذه الأهوال أبدا.

ومن الأهمية القصوى أن تتم محاكمة هؤلاء المسؤولين عن الجرائم الخطيرة ضد سلم وأمن البشرية أمام القضاء على جرائمهم — باتباع الإجراءات القانونية السليمة طبعا. وفي هذا السياق، تؤيد المغرب إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون، وتأمل أن تتمكن هذه المحكمة من البدء بعملها على وجه السرعة، وبالموارد التي تحتاجها.

والواضح أنه بات أكثر صعوبة كسر دائرة العنف والنمو المتخلف في ذلك الجزء من أفريقيا بدون نهج إقليمي واسع النطاق يراعي جميع أبعاد المشاكل الراهنة ويتصدى لها بأسلوب منسق. فمن يستطيع التصدي بشكل أفضل لتلك المشاكل بأسلوب منسق، وبأعلى درجة من المصداقية وبأفضل فرصة للنجاح أكثر من الأمم المتحدة – ومعها بالطبع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؟

إننا ندعم تماما إنشاء مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بغرب أفريقيا في داكار. وسوف تقدم المملكة المغربية دعمها النشط للمكتب في الوقت المناسب. ويمكن للمكتب أن يكون موقعا للمراقبة حيث يعمل على تسجيل الحقائق والتطورات في المنطقة بسرعة، ويمكنه أن يكون ملتقى لمختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة التي سيتعين عليها التدخل لمنع نشوب الصراعات وإيجاد الظروف الملائمة لغرب أفريقيا مستقرة ومن أجل مصلحة كل شعوبها.

وإننا مقتنعون بأن هذه التجربة على أرض الواقع ستكون أيضا اختبارا للأمم المتحدة في استحداث الوسائل الملائمة لمنع نشوب الصراعات. ونتمنى لها كل التوفيق حتى يمكن أن تكون نموذجا لأعمال أخرى في أفريقيا وغيرها.

ويعلم الجميع أن أفريقيا هي القارة التي عانت أشد المعاناة من الاضطرابات التي جرت على الساحة الدولية خلال العقد الماضي. ولذلك، حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة حتى تتمكن هذه القارة التي أصبحت منطقة منكوبة عمليا، من أن تصبح شريكا فعالا في العولمة وتشعر في نهاية المطاف ببعض آثارها الإيجابية.

وقد قدمت أفريقيا مساهمة ذات شأن في التراث العالمي، ولو من خلال مساهمتها التي لا تقدر بثمن في تجديد الفن المعاصر، على سبيل المثال، الذي تنتفع به البشرية بأسرها. ولذلك ، فإنه في هذا الوقت الذي يجري فيه الحوار بين الحضارات، يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لمساعدة أفريقيا على التقدم نحو مزيد من الاستقرار والازدهار عن طريق تعزيز الدول القائمة وكبح نزعة الانفصال، بغية منع اندلاع العنف وما يتصل به من إرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل غينيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يسر وفدي من نواح عدة أن يراكم يا سيدي، تترأسون مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأهنئ سلفكم

السفيرة باتريسيا دورانت للعمل الممتاز الذي أنجزته خلال رئاستها في الشهر الماضي.

ويعرب وفد غينيا عن الامتنان لكم، السيد الرئيس، لقيامكم بإدراج الحالة في غرب أفريقيا في جدول أعمال المجلس لهذا اليوم. وإننا نعتقد بأن النظر في هذه المسألة يأتي في وقت مناسب جدا، لأن هذا الجزء من أفريقيا، الذي كان يعتبر لمدة طويلة منطقة سلام وانسجام اجتماعي، قد أصبح مسرحا لدورة الصراع التي أثرت في المنطقة دون الإقليمية بأسرها. فمن ليبيريا مرورا بغينيا – بيساو إلى سيراليون – إذا اكتفينا بذكر أخطر الأزمات – أصبح غرب أفريقيا، لمدة تجاوزت عشر سنوات، فريسة لعواقب العديد من الصراعات. وهناك حالات من الصراع المستتر أو المكشوف مستمرة وتثير قلقنا أيضا.

إن هذه الصراعات أخضعت التوازن في المنطقة دون الإقليمية لاختبار عسير، وأدت إلى خسارة ألوف الأرواح، وإلى دمار هائل للهياكل الأساسية واضطرت مئات الألوف من الأشخاص للاغتراب. وأدت إلى تباطؤ سرعة الاندماج الاجتماعي–الاقتصادي، الذي شرعت به دول المنطقة دون الإقليمية بإشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

و لم نعد بحاجة إلى إثبات أن هذه الصراعات هي صراعات دون إقليمية في نطاقها. ويبدو حاليا أنه لا يمكن المحافظة على السلام والأمن والانسجام في غرب أفريقيا، إلا باتباع نهج شامل. وهذا هو سبب ترحيب بلدي باهتمام كبير بمبادرة الأمين العام بإيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى المنطقة دون الإقليمية. وكانت هذه البعثة برئاسة السيد إبراهيم فال، الذي أرحب بحضوره بيننا اليوم. وقد قدمت البعثة سلسلة من التوصيات الهامة للحفاظ على السلام والأمن في غرب أفريقيا. وقد مكنتنا هذه التوصيات من التعرف على الاحتياجات الحقيقية للمنطقة دون الإقليمية من أجل تحقيق سلام دائم. ونود أن نعرب عن تأييدنا للتوصيات الواردة في تقرير فال، لا سيما تلك المتعلقة بإعادة تكييف مختلف الآليات من أجل وضع استراتيجيات وسياسات منظومة الأمم المتحدة، وإنشاء آلية لإجراء مشاورات منتظمة بين مختلف الوكالات في منظومة الأمم المتحدة.

وإننا نؤيد الفكرة القائلة بالمراعاة الفعالة للمشاكل التي تُواجه على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في برمجة الاستراتيجيات نظرا لأن من شأن هذه المراعاة أن تيسر إعداد برامج شاملة. ويتطلب إعداد استراتيجيات متماسكة تعزيز التعاون بين الحكومات والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من جهة، ومنظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية من جهة أخرى.

ويرحب وفدي في هذا الصدد، بالافتتاح الوشيك لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. وستقوم هذه الشراكة الجديدة بكل تأكيد بتوفير موقع آخر من مواقع الأمم المتحدة للدعم الذي يمكن له أن يعزز تعاون المنظمة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهات الرئيسية الفاعلة التي تعمل على حل الصراعات وإقامة الحكم الرشيد في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وإننا نعتقد بأن وضع إطار عمل شامل للأمم المتحدة للمساعدة على وضع خطة عمل استراتيجية لبناء السلام وإعادته إلى ربوع بلادنا، ضرورة مطلقة. ويمكن تنفيذ خطة للطوارئ لتقديم عون كبير من أجل إعمار البلدان التي دمرتها الحروب والتي عانت بوجه خاص من عواقب الصراع.

ويود وفدي أن يؤكد على الدور الرائد الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منع الصراعات وتسويتها في المنطقة دون الإقليمية. ففي ليبريا

وسيراليون وغينيا – بيساو قدمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوة التدخل وفريق الرصد التابعين لها مساهمة هامة في حل الأزمات بكل تأكيد. واليوم، تعتبر منطقة نهر مانو مصدرا من مصادر القلق العميق بالنسبة لنا.

بيد أنه تم تحقيق تقدم هام على مدى الأشهر القليلة الماضية. وشُرع ، نتيجة لمبادرة المجتمع المدني، في حوار بناء فيما بين زعماء البلدان الثلاثة. ونأمل أن يؤدي الاجتماع القادم بين رؤساء دول ليبريا وسيراليون وغينيا إلى تحقيق الأهداف التالية: أولا، إعادة الثقة فيما بين الحكومات الثلاث؛ ثانيا، تحييد جماعات المتمردين العاملة في المنطقة دون الإقليمية؛ ثالثا، إعادة الشروع في أنشطة اتحاد نهر مانو.

ولكن لدعم النتائج المشجعة في منطقة نهر مانو، فإن وفدي يود من مجلس الأمن أن يقوم بمواصلة رصد الحالة بكل عناية. وينبغي للمجلس في هذا الصدد، أن يولي اهتماما خاصا للتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المعني بليبريا، عملا بأحكام القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

وعلاوة على ذلك، يقوم بلدي عن كثب بمتابعة تنفيذ برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج في سيراليون. وعلى الرغم من أننا نرحب بالتقدم المشجع الذي تحقق في هذا المجال، فإن وفدي يود أن يشجع المجتمع الدولي على أن يقدم دعمه الكامل لهذه العملية. فبناء السلام يعتمد بالفعل على ذلك الدعم.

كما تعلمون، السيد الرئيس، إن عدم وجود سياسة حقيقية للمصالحة الوطنية وفشل برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج في ليبريا، مع ما يترتب عليه من انتشار الأسلحة وتداولها دون ضابط، قد أديا إلى تجدد القتال، بما في ذلك في سيراليون، ومؤخرا على طول حدود بلدان اتحاد نهر مانو. وأخيرا، يشجع بلدي اشتراك بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في إجراء الانتخابات القادمة هناك بغية تمكين ذلك البلد أخيرا من إعادة تثبيت السلام الدائم.

ختاما، يود وفدي مرة أخرى أن يؤكد من جديد رغبة حكومة غينيا في تقديم الدعم الكامل لمختلف المبادرات التي ترمي إلى تحويل غرب أفريقيا إلى منطقة سلام وأمن وتعاون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل غينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانيغو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي مغتبط بوجه خاص لأن يراكم، سيدي، ترأسون مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. فلدينا ثقة ضمنية في قدرتكم وكفاءتكم للنجاح في توجيه أعمال المجلس خلال هذا الشهر. وترحب نيجيريا بالمناقشة الدائرة في مجلس الأمن بشأن غرب أفريقيا، برئاستكم. وهذا ملائم تماما لأن بلدكم، مالي، بوصفه رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يواصل العمل الجاد من أجل السلم والأمن في المنطقة. وتغتنم نيجيريا هذه المناسبة للإعراب عن تقديرها لرئيسكم ألفا عمر كوناري للقيادة الفاعلة التي يواصل تقديمها من أجل منطقتنا.

إن منطقة غرب أفريقيا تشكل تحديات هائلة، في تفردها وفي تعقد ديمغرافيتها؛ فهي موطن لأناس ينتمون لنحو ١ ٠٠٠ فئة متباينة من أعراق وديانات مختلفة، كما أن المنطقة فريدة من حيث تنوعها الثري تاريخيا وثقافيا. ويضاف إلى ذلك أنها وُهبت بعضا من أفضل نباتات وحيوانات العالم إضافة إلى مواردها المعدنية والبشرية.

ومما يؤسف له أن المنطقة، رغم تلك الهبات الثرية لم تستطع تحقيق النمو الاقتصادي اللازم لبلوغ التنمية

المستدامة. بل إننا شهدنا صراعات إثنية وحروبا أهلية في أجزاء كثيرة من المنطقة، زادت من إفقار شعوب كثيرة وخاصة في ليبريا وغينيا وسيراليون وغينيا - بيساو ومنطقة كازامانس في السنغال.

وقد تضمن تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات التي زارت ١١ بلدا في غرب أفريقيا في الفترة من ٦ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/434) الاطلاع الحاذق على المشاكل الأمنية والإنسانية ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه منطقة غرب أفريقيا. وحدد التقرير مشاكل السلام والأمن وصلاح الحكم والمصالحة الوطنية وإقامة الحوار السياسي، وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية والتكامل والتعاون دون الإقليميين. وفضلا عن هذا يناقش تقرير البعثة قضايا جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتخفيف وطأة الفقر، والتهديدات التي تشكلها الديون الخارجية والاتجار غير المشروع بالأسلحة وصلته بالصراع على الماس ومشكلة تجنيد الأطفال.

كذلك يناقش التقرير قضايا بلدان محددة مثل تطبيق الشريعة الإسلامية في غرب نيجيريا والانتفاضات في منطقة الدلتا في نيجيريا، والصراع في منطقة كازامانس في السنغال والحالة السياسية في كوت ديفوار والمشاكل في غينيا - بيساو وبلدان اتحاد نهر مانو.

وتود نيجيريا الإشادة بالأمين العام، كوفي عنان، لمبادرته لإرسال بعثة مشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا. كما نريد أن نسجل تقديرنا للعمل الشامل الذي أنجزته البعثة برئاسة السيد إبراهيم فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بإدارة الشؤون السياسية.

ويقول التقرير إن معدل النمو الاقتصادي في منطقة غرب أفريقيا متخلف والدلائل قليلة على أن الحالة ستتحسن في المستقبل القريب. وحدد غينيا وغينيا - بيساو وليبريا وسيراليون على أنها في أسفل قائمة أقل ١٠ بلدان في مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية. كما يذهب التقرير إلى أبعد من ذلك فيحدد مشاكل ارتفاع معدلات بطالة الشباب واستمرار الركود الاقتصادي وضعف القدرة المؤسسية باعتبارها الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي في غرب أفريقيا. ويعيد التأكيد على أن السنوات الطويلة من الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي قد أسفرت عن تدمير واسع النطاق للبنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية. وعلاوة على هذا، تواجه المنطقة مشكلة هروب رأس المال وهجرة مواردها البشرية الماهرة. كما أن هناك مشكلة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتصديرها.

وهذا وصف فعلي لحدة التحديات التي تواجه الديمقراطيات الناشئة في غرب أفريقيا هذه الأيام. وعلى الرغم من هذه الصعوبات البالغة فقد أبدت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دأبا وتصميما كبيرين في مواجهة بعض من هذه المشاكل. فنظمت ونفذت مبادرات لفض الصراعات ووضعت سياسات وبرامج اقتصادية تهدف إلى تخفيف الأحوال الاقتصادية المتردية التي تواجهها.

وأنشأت الجماعة الاقتصادية فريق رصد يعتبر قوة عسكرية لرصد الصراع في ليبريا ثم توطيد السلام. وذهبت هذه القوة بعد ذلك إلى سيراليون لغرض مماثل قبل إحلال السلام ووصول قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بزمن طويل. ثم إن الجماعة، مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وفرا إطارا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للمنطقة عن طريق التكامل الإقليمي. بيد أن ثمة حدا لفعالية الآليات دون الإقليمية القائمة للتصدي لمشاكل الأمن والتنمية الاجتماعية الاقتصادية وتقديم الإغاثة الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا. ويترتب على هذا بالتالي أن المنطقة

لا تزال بحاجة إلى المساعدة من البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف.

ومع الإشارة بجهود وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصرف الأفريقي للتنمية ووكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية وغيرها في مساعدة بلدان غرب أفريقيا يجدر التشديد على بقاء الكثير الذي يتعين على المؤسسات المالية الدولية عمله لمساعدة منطقتنا عن طريق الإعفاء من الديون أو إلغائها بحيث يمكن استخدام الموارد التي تستغل الآن في خدمة الديون الهائلة في تنمية المنطقة. ولا شك في أن عدم الاستقرار السياسي السائد الآن في أنحاء من أفريقيا هو نتيجة للحالة السيئة لاقتصادات تلك البلدان. ولذا نحث أعضاء المجلس على النظر في تحويل المساعدة الاقتصادية للبلدان الخارجة لتوها من براثن الصراع إلى مساعدة لإعادة بناء اقتصاداتها وبناها الأساسية المتهالكة فهذا أمر حيوي لولايات قوات حفظ السلام التي يصدرها المجلس.

كما أن للمجتمع الدولي أدوارا هامة في هذا الصدد. ونحن نحث المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو بوجه خاص، على المساعدة في عودة أصول بلداننا التي تحولت إلى المصارف والمصالح الأجنبية بطريقة غير مشروعة بسبب فساد القادة الأفريقيين. ونحن نرى أن عودة تلك الأصول تساعد البلدان الأفريقية على إعادة بناء اقتصاداتها وتحقيق التنمية المستدامة.

ويود وفدي أن يشيد بالقرار الأخير بإنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا. ونظل على ثقتنا بأن المكتب سيساعد في تيسير تنفيذ شتى توصيات البعثة المشتركة بين الوكالات.

ولن أختتم كلمتي قبل الإشارة إلى محنة الأطفال والنساء الذين تلتقطهم الصراعات المسلحة في منطقة غرب أفريقيا. فلئن كان تجنيد الأطفال واستغلال الفتيات الصغيرات من قبل المحاربين قوبلا بالإدانة من مجلس الأمن عدة مرات فيقيننا أن الضرورة تقتضي وضع نظم سليمة وفعالة لضمان تطبيق وتنفيذ قواعد القانون والعدل لمنع هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

ونطالب مجلس الأمن بمواصلة الدراسة والرصد الدقيق لدور النشطاء من غير الدول في مناطق الصراع في أفريقيا، حيث أن ممارساهم الملتوية كثيرا ما تزيد تفاقم تلك الصراعات. وعلى هذه الكيانات الخاصة أن تتحمل مسؤولية جميع الأنشطة غير المشروعة التي ترتكبها. ونحن نشيد في الوقت نفسه بجهود مجلس الأمن الرامية إلى تنظيم استغلال وتصدير الموارد الطبيعية كالماس في بعض البلدان. ويقيننا أن هذه التدابير لو نفذت ستقضي تدريجيا على نزوع القادة العسكريين إلى إشعال الحروب بالمكاسب غير المشروعة التي يجنونها من هذه المصادر، وستتم الرقابة الفعالة على أنشطتهم الشنيعة إن لم يُقض عليها نهائيا.

وأخيرا، يشدد وفدي على أنه لا بديل عن الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في ظل إدارة ديمقراطية، لتوطيد سلام واستقرار دائمين في منطقة غرب أفريقيا. وأمام هذه الخلفية نطالب المجلس بأن يبذل كل ما في وسعه لتعزيز وحماية الحكومات الديمقراطية المستجدة في المنطقة حتى يتحقق فيها السلام والتقدم والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل سيراليون. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): مما يثلج صدرنا أن نراكم، السيد الرئيس، تديرون أعمال المجلس بشأن القضايا المتعلقة بغرب أفريقيا وهي منطقتنا دون

الإقليمية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا لكم ولوفدكم على إسهامكم الممتاز في أعمال المجلس أثناء فترة رئاستكم لهذه الهيئة. وأود في نفس الوقت أن أعرب عن شكرنا لسلفكم، السفيرة دورانت، ممثلة جامايكا، الدولة الشقيقة العضو في الكمنولث، ليس على رئاستها مداولات المجلس أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر فحسب، بل على إسهامها الممتاز أثناء العامين الماضيين في المجلس كذلك. ويرى وفد بلادي أنه يجب الاعتراف للسفيرة دورانت، ضمن جملة أمور، بأنها، طيلة فترة عضوية جامايكا، كانت تؤكد الجوانب الإنسانية في جهود المجلس لصون السلم والأمن الدوليين.

لقد مرت سبعة أشهر على مناقشة مجلس الأمن تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا، برئاسة الأمين العام المساعد إبراهيم فال، ونتفق معه في استنتاجاته، وهو أننا في حاجة ماسة إلى نهج إقليمي موحد إزاء الأزمة الراهنة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

إن الكثير حدث منذ إصدار التقرير. فمثلا نجد في سيراليون أن آفاق السلام والأمن اليوم أفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى. فعملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم باتت كاملة تقريبا ويجري استكمال عملية إعادة الإدماج تدريجيا. ويلاحظ الأمين العام في تقريره الذي صدر مؤخرا عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الوثيقة S/2001/1195 المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر، ظهور بيئة آمنة تتسم بزيادة حرية الحركة والعودة التدريجية للاجئين واستعادة النشاط الاقتصادي. والحكومة، بعون من عنصرها العسكري الذي أعيدت هيكلته مؤخرا ومن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تؤدي وظيفة ممتازة بتوطيد سلطتها في البلد بأسره. وقرار الحكومة بإعلان موعدَي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أيار/مايو القادم دليل واضح على التقدم الذي أحرزناه في عملية السلام. ونحتاج إلى استمرار الدعم والتشجيع من المجتمع الدولي لكي نحافظ أقلّه على الزخم الحالي.

وطيلة الأشهر العديدة، شهدنا تطورات هامة داخل اتحاد نهر مانو أيضا. فاجتماعات لجنة الأمن المشتركة لبلدان اتحاد نهر مانو، فضلا عن اجتماعات وزراء الشؤون الخارجية، قد يسَّرت الجهود الرامية إلى إعادة بناء الثقة وتعزيز تصميم البلدان الثلاثة على استعادة السلام والاستقرار.

وتعتقد سيراليون أن المصالحة والتسامح بين قادة بلدان اتحاد نهر مانو يشكلان وسيلة من أشد الوسائل فعالية لإرساء السلام والاستقرار في البلدان الثلاثة، مما يسهم إسهاما ضخما في إرساء السلام في المنطقة دون الإقليمية ككل. ولهذا، فإن الرئيس كباح، رئيس دولتي، يتابع، بنشاط الجهود التي بدأت قبل بضعة أشهر لعقد مؤتمر قمة لاتحاد نهر مانو في تاريخ مبكر من العام القادم. وفي غضون ذلك، نرجو ألا تصدر عبارات أو تهديدات بارتكاب أعمال تزيد التوتر عبر حدود بلداننا. فيجب صون الهدوء النسبي بكل السبل، إذ لا نستطيع أن نتحمل القضاء على التقدم الذي أحرزناه حتى الآن أو التقليل منه.

والسلام في سيراليون ليس سلاما لسكان سيراليون فحسب، بل لسكان ليبريا وغينيا وغيرهم من سكان غرب أفريقيا كذلك.

واسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى توصيات تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات. لقد جرى تحديد مشاكل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وأولويات احتياجاتها. ونعلم طبيعة وتعقيد هذه المشاكل. ونعلم أيضا الصلات المتبادلة بينها. وما نحتاج إليه هو استراتيجية جديدة للتنفيذ – استراتيجية تركز على التدابير الملموسة المتعلقة بمشاركة

وإسهام مختلف العناصر الوطنية والإقليمية والدولية للتنمية البشرية. ويجب أن يترجم مبدأ الشراكة إلى واقع.

ويود وفد بلادي أن يؤكد أن معظم توصيات البعثة المشتركة بين الوكالات يمكن تنفيذها بسرعة وبفعالية لأن لدينا بالفعل، داخل منطقتنا دون الإقليمية، الآليات والمؤسسات ذات الصلة اللازمة للاضطلاع بهذا التنفيذ. فهي موجودة بالفعل. ويجب أن نستخدمها إلى أقصى قدراتها. والمجالان الرئيسيان هما التعاون والتكامل الاقتصاديان ومنع الصراعات وإدارتها. ولدينا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومؤسساتها المتنوعة من أجل تحسين الحياة وأسباب المعيشة لشعوب المنطقة دون الإقليمية، بالإضافة إلى اتحاد نهر مانو. ولهذا نؤيد بقوة التوصية بأن تدعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي آلية الجماعة الاقتصادية من أجل منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن. وفكرة تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لاستحداث نظام للإنذار المبكر تابع للجماعة الاقتصادية يجب السعي لتحقيقها بوصفها من المسائل ذات الأولوية. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة الجديد المعني بغرب أفريقيا في داكار.

ولما كانت جذور الصراع وانعدام الأمن والزعزعة السياسية متأصلة في الإجحاف الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نؤيد أيضا توصية البعثة المشتركة بين الوكالات بأن تبذل وكالات الأمم المتحدة جهدا متضافرا يرمي إلى مساعدة حكوماتنا على الاهتمام ببرامج التنمية في مجالات مختلفة تشمل الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتغذية والمياه والصحة. وبإيجاز، فإن ما نؤكده هو أننا لا نستطيع أن نتكلم عن السلام والأمن في غرب أفريقيا إلا إذا كان هناك تخفيض هائل لمستوى الفقر في كل بلدا من بلداننا

اسمحوا لي أن أختتم بياني بمجال خاص من المجالات التي تُسبب القلق، وقد سبق أن أشار إليه بعض المتكلمين، وبخاصة ممثل نيجيريا، ويتعلق، لا بالحالة في سيراليون فحسب، بل ببلدان المنطقة دون الإقليمية الخارجة من الصراعات المسلحة. والمجال هو إعادة إدماج المحاربين السابقين، وبخاصة الشباب، في المجتمع. إذ يمكن لبلداننا أن تعود إلى حلقات الصراع ما لم نواجه على الفور هذا التحدي الخاص، وهو وضع وحالة الشباب والمحاربين السابقين، وغير المحاربين كذلك، في منطقتنا دون الإقليمية. ويجب إيلاء اعتبار جاد لتوصية البعثة المشتركة بين الوكالات بتنفيذ البرامج الاقتصادية - الاجتماعية الموجهة صوب التخفيف من حدة بطالة الشباب. ونود أيضا أن نؤكد الحاجة الماسة إلى معالجة مشكلة توفير التعليم والتدريب لهذه المجموعة السكانية الخاصة، فمستقبل السلام والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية يكمن إلى حد كبير في أيديهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ. أدعوه إلى العودة إلى المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

والآن أعطي الكلمة للسيد إبراهيم فال ليرد على التعليقات التي طُرحت وعلى الأسئلة التي وُجِّهت إليه.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): سأحاول في هذا الوقت المتأخر أن أقتصر على بعض التعليقات التي قيلت. وأستسمحكم في ذلك مقدما.

فيما يتعلق بالأمور الموضوعية، كان السؤال المثار هو هل سيمول مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا من الميزانية العادية للأمم المتحدة أو على أساس إسهامات طوعية ضمنا. وأود أن أجيب بأن الأمور تجري حاليا على أساس التمويل من الميزانية العادية للمنظمة. ولقد عرض مشروع الميزانية بالفعل على اللجنة الاستشارية لمسائل

الإدارة والميزانية، وتأمل الأمانة العامة أن توافق الجمعية العامة، من خلال لجنتها الخامسة، على تمويل المكتب.

وقد أثير سؤال آخر خاص بالتمويل فيما يتعلق بمشكلة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبناء السلام. ولا يسعني إلا أن أكرر مرة أخرى توصية البعثة المشتركة بين الوكالات والملاحظات التي قيلت أثناء هذه المناقشة فيما يتصل بأهمية تعزيز الجانب المالي لإعادة الإدماج بشكل كبير.

وأخيرا، تتعلق المشكلة الأخيرة للتمويل بالمحكمة ولجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون. ويذكر المجلس أنه قد تقرر لأسباب وجيهة تمويل كل من المحكمة واللجنة في سيراليون عن طريق التبرعات. ويتعين على المرء أن يعترف الآن أن المبالغ لا تكفي للسماح بالبدء بتشغيل هاتين المؤسستين. إلا أن الأمانة العامة ستوفد بعثة إلى المنطقة في كانون الثاني/يناير للاتصال بالمسؤولين بهدف الإنشاء الوشيك للمحكمة، ضمن جملة أمور أخرى.

وقد اقتُرح في سؤال ثانٍ أن يبين التقرير الذي تعده الأمانة العامة للمناقشة في المستقبل مدى تطبيق التوصيات وتقييم الإجراءات التي اتُّخذت. وقد أحاطت الأمانة علما بهذه التوصية وستبذل كل ما في وسعها لإعداد تقرير مؤقت.

وثالثا، اقتُرح أن تدمج المسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية والتنمية مع مسائل السلم والأمن. ويذكر المجلس أن تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات يسير في هذا الاتجاه، وهذا ما جعل المجلس يقرر أن يقدم التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا. وقد اقترح مجلس الأمن عقد اجتماع مشترك بينه وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعتقد أن هذه المبادرة ما زالت مطروحة، ويأمل المرء، في أنه قد يكون بإمكان غرب أفريقيا أن تختبر هذا التنسيق بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة، في سياق الآلية التي رأيتم وضعها موضع التنفيذ يا سيدي الرئيس.

بالإضافة إلى ذلك، قُدم اقتراح بأن تكون الشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عاملا إرشاديا يهتدي به هذا المكتب. وأستطيع أن أؤكد أن هذا هو المنهج الذي اتُّبع منذ البداية، لأنه، بغض النظر عن أن الجماعة كانت عضوا في البعثة المشتركة بين الوكالات في غرب أفريقيا، فقد بيَّن تقرير البعثة بأن عمل مكتب الأمم المتحدة المقبل لغرب أفريقيا سوف يتضمن شراكة مع الجماعة الاقتصادية. وستعمل الشراكة كمقياس لتقدير مدى نجاح المكتب، وعلى الأخص بهدف تعزيز قدرات أمانة الجماعة الاقتصادية.

ويتعلق السؤال قبل الأخير بالتفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وأعتقد أنني قد أشرتُ إلى ذلك.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بعد أعضاء مجلس الأمن، وباسم الأمين العام، لأشكر الرئيس ألفا عمر كوناري على رئاسته للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فباسم الأمين العام، أستطيع أن أشهد على أنه قد جعل من الشراكة مع الأمم المتحدة حقيقة يومية. وإننا نُقدر رؤياه ومبادراته، ولكننا نُقدر على الأخص ديناميته وسهولة الوصول إليه وتقديره للكفاءة والتعاون، وقبل كل شيء، النجاحات التي حققها على رأس الجماعة في عملية السلام، فيما يتعلق بنقل الأسلحة وتعزيز التكامل الاقتصادي في غرب أفريقيا. وأود أن أختتم بهذه الملاحظة نيابة عن الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فال على إيضاحاته وإجاباته وكذلك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي الرئيس كوناري.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أشكر جميع المشاركين في هذه المناقشة الهامة. إن الآراء المعرب عنها أثناء هذه المناقشة ستنعكس في البيان الرئاسي الذي سيؤكد على ما جاء في جلسة مجلس الأمن صباح اليوم.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى النقاط التالية. أولا، من المقرر عقد اجتماع الخبراء لصياغة البيان الرئاسي بشأن المسألة التي نوقشت هذا الصباح، يوم الأربعاء في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وسترسل إلى الأعضاء عن طريق الفاكس المعلومات المتعلقة بموعد الاجتماع وقاعة الاجتماع. وثانيا، تقرر عقد الاجتماع المتعلق بصيغة آريا الخاص بالمرأة الأفغانية في الساعة ٩/٤٥ من صباح الغد برئاسة سفيرة جامايكا. وثالثا، تأجلت المشاورات المتعلقة بتقرير الأمين العام عن غينيا - بيساو، التي كانت مقررة مبدئيا يوم الأربعاء لأن المعلومات لم تقدم إلى المجلس سوى صباح اليوم. وستوفر الأمانة العامة برنامج العمل المنقح غدا.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.